

إدراج المرشّحين الفاسدين على قائمة العار: كوريا

Blacklisting Corrupt Candidates: Korea

Shaazka Beyerle

Chapter 3 from 'Curtailling Corruption'

Lynne Rienner Publishers

Translation: Sam Bahour Translating and Editing Service, November 2018

إدراج المرشّحين الفاسدين على قائمة العار: كوريا

متى يتقلد رجل زمام منصبٍ سياسي رفيع، تستقرّ عائلته مادياً لثلاثة أجيالٍ تلت.

– غلين مانرن،¹

ساسة فاسدون، ووعود منكوبة، واتفاقات خلف الكواليس، وعلائق تسوقها المصالح الخاصة، وخيارات مشينة يوم الانتخابات . . . جميعها باتت شكواى مألوفة في الديمقراطيات وحتى في أنظمة الحكم الاستبدادية المستترة خلف الواجهات الانتخابية. ولكن ما بوسع عامة الناس سوى النقمة والغضب، أو اللامبالاة، أو التصويت لأهون المرشّحين عُفوناً؟ شهد عام 2000م إطلاق القادة المدنيين والمواطنين الكوريين حملتهم الرامية لمنع ترشح الساسة الفاسدين ولتحسين المستوى العام للمرشّحين المدرجين على اللائحة الانتخابية للجمعية الوطنية السادسة عشرة.²

السياق

في عام 1970 وقبل أربعة عقود على ميثمة محمد بوعزيزي المأساوية في تونس عقب إضرامه النار في نفسه، أقدم تسون تشييل «Chon T'ae-il» -وهو شاب يعمل في قطاع النسيج في كوريا الجنوبية- على الفعل نفسه ليلقى المصير ذاته.³ وفي كلتا الحالتين أوقد انتحار الشابين شرارة حراكٍ ديمقراطي مدني. وكما كان طويلاً وشاقاً ذاك الطريق الذي سلكته كوريا نحو الديمقراطية. إذ رزحت البلاد منذ عام 1948 ولعقودٍ تلت تحت نير أنظمة الحكم الاستبدادي المتعاقبة إلى أن حل عام 1987، حيث حشد ملايين الناس أنفسهم بقيادة مجموعات طلابية وعمالية فيما عُرفَ بانتفاضة يونيو الديمقراطية «June 10 Citizens' Democratic Revolt».⁴ وفي الأعوام التي تلت الحراك، غدا الكثيرون ممن انخرطوا في هذا النضال قادة لمنظمات مجتمع مدني ترمي لتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي في سبيل تفكيك النظام القديم الفاسد، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتوطيد الحكم التمثيلي. وكان في طليعة هذه المنظمات منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية «People's Solidarity for Participatory Democracy»، وتحالف المواطنين من أجل العدالة الاقتصادية «Citizens' Coalition for Economic Justice»، والاتحاد الكوري للحركات البيئية «Korean Federation for Environmental movement»، ومنظمة كوريا الخضراء المتحدة «Green Korea United».

كما هو حال العديد من الدول الخارجة من دائرة الحكم الاستبدادي كان من الصعب الحد من الفساد في كوريا. إذ كشفت الأزمة المالية التي عصفت بالبلاد في عام 1997 وما عقبها من كساد مرهق عن عدم كفاءة وفعالية الحكومة، ناهيك عن الافتقار الشامل للشفافية في النظام السياسي.⁵ ويرى أستاذ العلوم السياسية تشيم يونغ ري «Kim Young-rae» أن "مسؤولية الأزمة تقع على السياسيين الذين كانوا يتحكمون بالنظام الاقتصادي."⁶

وازدادات وتيرة اشمئزاز الكوري أكثر فأكثر إزاء العواقب التي تكبدها جرّاء الركود الاقتصادي، اشمئزاز وصل حد الحنق نتيجة سلسلة من الفضائح هزت البلاد، من كسب غير مشروع في مختلف القطاعات، وإساءة استخدام السلطة والامتيازات، ناهيك عن رشوة الساسة والمسؤولين الرفعي المستوى والمصارف وشركات الشايبولز «Chaebols» الضخمة التي باتت تُعرف بتكتلات الأعمال التجارية الكبرى التي تربطها أواصر وثيقة بشخصيات سياسية والدولة.⁷ إذ كانت الأحزاب الموالية والمعارضة سيان في جمع الأموال بسبل غير مشروعة في حين أحبط المشرّعون الجهود الرامية لإصلاح قوانين الانتخابات ومكافحة التمويل السياسي. إذ استخدموا -أو بالأحرى استغلوا- حصانته لتقويض التحقيقات. في حين بدا أن الجهات المسؤولة مُصابة بفقدان الشهية لتقصي المخالفات السياسية.⁸ وسميت السلطة التشريعية الكورية آنذاك بالهيئة الوطنية 'المضادة للخصاص' ووسمت 'بالموت الدماغي'؛⁹ مما خلّص بعض القادة المدنيين إلى نتيجة مفادها "أن الفساد في كوريا استشرى حتى أضحي كبرى العقبات الجاثمة في سبيل تقدم المجتمع الكوري."¹⁰ وعندما لاحت في الأفق الانتخابات (البرلمانية) للجمعية الوطنية التي كانت مقرّرة في نيسان 2000، كان الريبة تساور الشارع الكوري حيال الساسة، والأحزاب السياسية، والنظام السياسي برمته.¹¹

حملة "لنغيّر السياسة القديمة من خلال سلطة المواطنين"

جدور الحملة

شكّل الإصلاح السياسي ومكافحة الفساد عاملاً محورياً بالنسبة للجهود التي بذلها المجتمع المدني في مجال توطيد ديمقراطية كوريا.¹² وفي هذا الصدد أفاد جو-سنغ كيم «Geo-sung Kim» الناشط الديمقراطي المخضرم ورئيس فرع منظمة الشفافية الدولية في كوريا: "لقد خلفت حركة مكافحة الفساد الحركات الديمقراطية التي نشطت في العقود الماضية."¹³

أطلقت منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية -التي تأسست في عام 1994م- سلسلةً من المبادرات المدنية خلال ذلك العقد ابتداءً من حملة نحو مجتمع شفاف «Transparent Society» في عام 1996 التي سعت لسنّ قانون حازم يُعنى بمكافحة الفساد مروراً بمشروع سطوع الشمس «Sunshine» في عام 1998 الذي سعى لتعديل قانون حرية الإعلام الحالي، وزيادة إنفاذه إلى أقصى حد ممكن، والكشف عن إساءة استخدام الموازنة.¹⁴ وفي أوائل تسعينات القرن العشرين، شرعت منظمات المجتمع المدني برصد ومتابعة أصحاب السلطة، وكان الغرض من ذلك في بادئ الأمر إجراء انتخابات عادلة ومبادرات "مراقبة مؤتمر البلدية".¹⁵ وفي عام 1999، قام ائتلاف من أربعين منظمة مدنية بنقل هذا التكتيك إلى مستوى جديد، ومن جملة أعضاء ذلك الائتلاف منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية، وتحالف المواطنين من أجل العدالة الاقتصادية، والاتحاد الكوري للحركات البيئية الأنفة الذكر إلى جانب اتحاد الجمعيات النسائية الكورية «Korean Women's Associations United». وبتاريخ 8 أيلول/سبتمبر، أُطلقت رابطة المواطنين لمراقبة تفتيش الجمعية العامة للمكاتب الحكومية «Citizens' Solidarity for Monitoring the National Assembly Inspection of Government Offices» من أجل تسجيل حضور المشرّعين، وتقييم أدائهم، والتحميص إذا ما درست اللجان لقائمة مهام الإصلاح الـ166 دراسة وافية.¹⁶ عندما مُنعت مراقبين - من خبراء المجتمع المدني من ذوي الخبرة- من حضور الجلسات، كان رد الائتلاف إضافة التظاهر وحملة المواتف/ أجهزة الفاكس/ البريد الإلكتروني إلى عتاده، مما أثمر باستقطاب اهتمام وسائل الإعلام وخلق نقاش عام. وبتاريخ 20 تشرين الأول/أكتوبر، شارفت الحملة على نهايتها مع إصدار تقرير بترابنية المشرّعين استناداً إلى أدائهم. ولكن،

لم تنجح الحملة في الحصول على اطلاعٍ كامل على إجراءات الجمعية الوطنية. وقد كان لهذا الفشل الظاهري أثر غير متوقع، إذ أنه حفّز المعتك المدني حسبما أفاد تيهو لي «Taeho Lee»، وهو ناشط مخضرم في حركة الديمقراطية ونائب الأمين العام لمنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية.¹⁷ وبعد بذل المنظمات المدنية من قبيل منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية جهود على مدار أعوام، توصلت إلى خلاصة مفادها أن الأحزاب السياسية الكورية لم تتغير، وأن السياسة لم يمتثلوا مصالح السكان.

أضحى سلوك المشرّعين الرافض وغير المتعاون قضية رأي عام؛ مما أثار حفيظة المواطنين جراء المعاذير الواهية التي ساقها المشرّعون -مثل افتقار غرف الاجتماعات للمكان- ناهيك عن التذرع بعوز المجتمع المدني للخبرة أو حتى الحق في رصد ومتابعة الممثلين المنتخبين. وأدركت منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية "الحاجة لاتخاذ إجراء أقوى".¹⁸ ولكن ما هو ذلك الإجراء؟ ثم في تشرين الأول/أكتوبر 1999، أعلن لي «Taeho Lee» خلال مناظرة متلفزة اشترك فيها مع أعضاء الجمعية الوطنية بأن حق المواطنين لا يقتصر على رصد المشرّعين وحسب، بل وفي إلحاق الخسارة بهم في الانتخابات. وأظهر استطلاع لآراء المشاهدين بعد بث البرنامج التلفزيوني أن 80 في المئة منهم يثنون على رأي لي «Taeho Lee»؛ ليشهد ذاك اليوم زارعة بذرة تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة في عام 2000 «Citizens' Alliance for the General Elections».

عندما شارف عام 1999 على الانتهاء، أنشأت خمس عشرة منظمة مدنية فرقة عمل لدراسة جدوى إطلاق حملة شعبية -تحديدا حملة تُعنى بإدراج السياسة الفاسدين على القائمة السوداء- وإخراج هذه الفكرة إلى واقع. وشغلت منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية منصب الأمانة العامة للمجموعة. وانبثقت فكرة إعداد القائمة السوداء من حملة المجتمع الشفاف الآنف الذكر التي سبق وأن أعدت قائمة بأصحاب السلطة في البلاد من مشرعين، ووزراء، ونواب وزراء متورطين في فضائح فساد كبرى.¹⁹

التحليل الاستراتيجي

أفاد لي «Taeho Lee» بأن فرقة العمل قيّمت الوضع العام تقييما استراتيجياً. وقد أكملت فرقة العمل التحليل بحلول 18 كانون الأول/ديسمبر. إذ قيّم الأعضاء مواطن قوتهم وضعفهم المحتملة. وتوصلوا إلى نتيجة عامة بكمون قوتهم في الدعم العام الذي يحظون به، فيما تمثّلت نقطة ضعفهم الرئيسية في الافتقار لشبكة تمتد في مختلف أرجاء البلاد، وبالتالي فهم بحاجة لإنشاء واحدة على وجه السرعة. علاوة على ذلك، حدّد الأعضاء عقبتين رئيسيتين. تمثّلت أولهما بالحاجة للاستعداد لتداعيات حملة إدراج السياسة الفاسدين على قائمة سوداء وإلحاق الهزيمة بهم كونهما تشكل انتهاكاً للمادة 87 من قانون الانتخابات وبالتالي ينبغي التغلّب على الهواجس التي انتابت المجموعات المدنية والمواطنين من الانخراط في الحملة.²⁰ سعيّاً للتصدّي لهذا التحدي، قرّروا استطلاع آراء الجمهور ومدى استعداده للتحرّك. وبالتالي، وفي مطلع كانون الثاني/يناير 2000، أُجريت دراسة استقصائية لمجموعة تمثيلية تألّفت من 500 شخص من كافة أنحاء البلاد. وطُرحت على المستطلّعين ثلاثة أسئلة رئيسية صاغها لي «Taeho Lee» على النحو التالي:

1. هل يجوز للمجتمع المدني -أي منظمات المجتمع المدني والمواطنين- إجراء تقييم للمرشّحين للجمعية الوطنية، وإسقاط الأهلية عنهم، والسعيّ لإلحاق الهزيمة بهم؟ (النتيجة: 79.8 في المئة أيّدوا ذلك).²¹
2. بالرغم من عدم قانونية هذه الأنشطة بموجب المادة 87 من قانون الانتخابات، فهل ستدعم إطلاق حملة بهدف إلحاق الهزيمة بالمرشّحين الفاسدين؟ (النتيجة: 71.8 في المئة قالوا بأنهم سيدعمون المسعى حتى وإن لم يكن قانونياً).²²

3. هل تعتقد بأنه ينبغي تغيير هذا القانون؟ (النتيجة: 65.1 في المئة قالوا بأنه ينبغي تغيير القيود الواردة في القانون لأن المواطنين لديهم الحق في إعداد قائمة سوداء).²³

علاوة على ذلك، حصلت الدراسة الاستقصائية على آراء الناس بشأن معايير إعداد القائمة السوداء. وتوصّلت فرقة العمل إلى نتيجة مفادها أن الناس كانوا يريدون إطلاق حملة إعداد القائمة السوداء، وإدخال تعديل على قانون الانتخابات -وفي حال تعدّد ذلك- سيلجأون للعصيان المدني والتحرّكات المباشرة غير العنيفة. وكان من شأن الدراسة الاستقصائية أن ساهمت في بلورة الفكر الذي أثاره لي «Taeho Lee» خلال المناقشة المتلفزة. وعلّق لي «Taeho Lee» في هذا الصّدّد بالقول إن: "الناخبين هم وسيلة نيل الحقوق." بالإضافة إلى ذلك، رفدت الدراسة الاستقصائية القادة المدنيين بالذخيرة اللازمة لحث وإقناع منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات المواطنين بالانضمام إلى التحالف. وأخيراً، مكّنت الدراسة الاستقصائية مخطّطي تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة من التواصل مع المنظمات المدنية التي شعرت بعدم الارتياح حيال حرق قانون الانتخابات مطمئناً إياهم بدعم المواطنين للعصيان المدني الجماهيري.

أما العقبة الثانية فقد تمثّلت في النية الجلية لأصحاب السلطة باتهام القادة المدنيين بالتحزّب السياسي بغية تقويض الحملة. للتصدّي لمثل هذه الهجمات، توافق القادة المدنيين على اعتماد سياسة للشفافية. ومن الناحية العملية، انطوت هذه السياسة على نشر معايير الإدراج على القائمة السوداء، وإجراء التقييمات استناداً إلى المعلومات المتاحة للجمهور وإصدارها على الموقع الإلكتروني لتحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة، وإشراك المواطنين في المداولات، وعدم وضع استثناءات على القائمة السوداء بصرف النظر عن أقدميّة السياسي، أو سلطته، أو انتمائه الحزبي.

الأهداف، والاستراتيجية، والرؤية، وخطة العمل

قبل ما لا يزيد بكثير على ثلاثة أشهر من موعد الانتخابات، انضرفت فرقة العمل إلى العمل على إعداد خطة الحملة. وحدّدت فرقة العمل ثلاثة أهداف، وهي: (1) تعديل المادة 87 من قانون الانتخابات، (2) وتحسين نوعية ونزاهة المرشّحين الذين المتقدمين لانتخابات نيسان آنذاك، (3) وإزاحة "السياسيين الفاسدين وغير الأكفأ" من الجمعية الوطنية.²⁴ وتألّفت الاستراتيجية الشاملة التي اعتمدها فرقة العمل من "حملة الناخبين لسحب الترشيح وإبطال الانتخاب"، بهدف ثني الساسة الفاسدين عن ترشيح أنفسهم وإحاق الهزيمة بمن مازال منهم يُختار للترشح.²⁵

بالخصلة خرجت فرقة العمل رؤية من شقين، في المقام الأول سعت لتغيير قيم المؤسسة السياسية، والممارسات الفاسدة للأحزاب السياسية، والأفعال المنافية للقانون التي ارتكبتها الممثلون المنتخبون. وفي الشق الثاني أرادت تحقيق ديمقراطية كورية تشاركية حقيقية على النحو المنصوص عليه بموجب المادة الأولى من الدستور: "الجمهورية الكورية جمهورية ديمقراطية ذات سيادة مستقرها ومآلها الشعب وتنبع سلطات الدولة قاطبة من الشعب الكوري."²⁶ أو كما أكد جو-سنغ كيم «Geo-sung Kim»، "نحتاج لتغيير النظام والوعي العام."²⁷ وضعت فرقة العمل خطة للحملة تمحورت حول تكتيك يميز هوية الحملة ويلخص هدفها -ألا وهو إدراج المرشّحين غير الأكفأ في قائمة سوداء- ويدور في فلك ذلك الهدف مجموعة من التكتيكات غير العنيفة.²⁸ أما العناصر المركزية للخطة فقد تمثّلت في بناء ائتلاف، وتحديد معايير إدراج الأسماء على القائمة السوداء، وتجزئة المبادرة المدنية إلى مرحلتين، وهما: (1) ناكشون (سحب الترشيح)

(2) وناكسون (إلحاق الهزيمة). وتضمّنت المرحلة الأولى إجراء تقييم شفاف لمرشحي الحزب المحتملين، وإعداد قائمة سوداء أولية بالساسة غير الأكفاء الذين من المحتمل أن يرشّحو أنفسهم، وممارسة سلطة الشعب للضغط على الأحزاب لكيلا ترشّح ساسة تعوزهم الكفاءة وسحب ترشيح مرشحي الأحزاب غير الأكفاء. وتضمّنت المرحلة الثانية إصدار قائمة سوداء ثانية بالمرشحين غير الأكفاء وتعبئة المواطنين لإلحاق الهزيمة بهم في التصويت البرلماني في 14 نيسان.

إقامة التحالف «A is for Alliance»

في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر 1999 ومطلع كانون الثاني/يناير 2000، تواصلت فرقة العمل مع الكثير من الشبكات المدنية الوطنية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات التعليمية والمهنية والدينية (البوذية، والبروتستانتية، والكاثوليكية)، ومجموعات الطلبة والشباب، والمجموعات الثقافية، والجمعيات الأهلية، ومجموعات المواطنين.²⁹ وضمت فرقة العمل مجموعات متنوعة من قبيل أسر السجناء السياسيين وصولاً إلى جمعية الشبان المسيحيين/ جمعيات الشابات المسيحيات قاطبة، ولحق ذلك انضمام شبكة من المشاهير، ورابطة رسامي الرسوم المتحركة. وقال لي «Taeho Lee» في هذا الصدد: "اقترحنا عليهم الانضمام للحملة وسقنا لهم نتائج الاستطلاع وخطة الحملة." وأشار أعضاء فرقة العمل إلى إمكانية السّجن وفرض الغرامات عقاباً على خرق قانون الانتخابات، وطلبوا من رؤساء تلك المنظمات التي انضمت للتحالف التوقيع على إقرار بأنهم متقبلون لهذه المخاطر. ومن أجل الحفاظ على تركيز متماسك وتنمية التحالف، قرّر أعضاء فرقة العمل التركيز على الفساد فقط دون سواه. وفسّر لي ذلك قائلاً: "لقد احتجنا أن نحدد مسألة اتفق عليها الجميع، والفساد مسألة تثير غضب الجميع." وبتاريخ 12 كانون الثاني 2000، وفي وسط ضجة عارمة في مركز سيؤول الإعلامي، أطلقت 470 منظمة تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة لعام 2000.³⁰ أصدر التحالف "بيانا مدنيا من أجل الإصلاح السياسي" جاء فيه "ما تزال السياسة في قابعة في القرن الماضي بينما المجتمع والناس حزموا أمرهم ليشقّقوا طريقهم نحو القرن الجديد والألفية الجديدة. إن الفساد السياسي هو العقبة الكأداء التي تعترض تقدم الإصلاح في المجتمع الكوري والتي لم يعد من الممكن التهاون معها."³¹

كان لإنشاء تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة بحّد ذاته وقع صادم على المؤسسة السياسية. ففي اليوم التالي، صدرت صحيفة دونغو إيلبو الكبرى عنوانها "الرعدة تُخيم على فرائص الأحزاب: ماذا لو كُنّا على القائمة؟"³² وحالما انطلقت الحملة، أصبح حجم الائتلاف مذهلاً، حيث أصبح يضمّ 1,104 شبكة ومجموعة مدنية.³³ وعلق لي «Taeho Lee» على ذلك، "لقد أصبح [الائتلاف] أكبر ممّا توقّعنا."

القائمة السوداء «B is for Blacklist»

شكّل منهج القائمة السوداء بعداً مركزياً للحملة؛ فبموجبه تُكشف عدم كفاءة الساسة الفاسدون للترشّح، في المقابل تُحفز عملية تعبئة المواطنين والتحرّكات غير العنيفة الناحيين على إلحاق الهزيمة بأولئك الساسة في ميدان الانتخابات. وبُذلت جهود كبيرة من أجل وضع معايير للقائمة بالاستناد إلى نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجريت عام 2000 والنقاشات التي عُقدت مع المواطنين آنذاك لتضع فرقة العمل جُملة من المعايير -راجعتها اللجنة التنفيذية التابعة لتحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة وأخرجتها في صيغتها النهائية

حسبما أوضح لي «Taeho Lee» في هذا الصدد. وفيما يلي المعايير مترجمة عن الترجمة الإنجليزية المعتمدة لمنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية:

- الضلوع بأعمال فساد؛
- خرق قانون الانتخابات؛
- الضلوع بأنشطة مناهضة لحقوق الإنسان ورامية لتدمير الديمقراطية والنظام الدستوري؛
- الخداع في التشريع والأنشطة المناهضة للجمعية (الوطنية) والناخبين؛
- المواقف بشأن مشاريع القوانين والسياسات الإصلاحية؛
- السلوكيات المشبوهة التي تنعكس على المؤهلات الأساسية للقيادة؛
- عدم أداء الواجبات المدنية من قبيل الخدمة العسكرية ودفن الضرائب.³⁴

اعتُبرت المعايير الثلاثة الأولى الأهم للحسم في تحديد القوائم السوداء.³⁵ وعليه استُقصيت سجلات تعقب المرشحين لكشف عمّا يلي: أحكام الإدانة الصادرة بحقهم لتلقيهم الرشوة أو انتهاك قوانين الانتخابات، أو العضوية في اللجنة التشريعية لمجلس الأمن القومي التابع لنظام الحكم الاستبدادي لشون دو هوان «Chun Doo-hwan»، أو التحريض على 'العداء الإقليمي' للحصول على دعم الناخبين من منطقة معينة، ناهيك عن تكرار تقلب الانتماء الحزبي، أو الاستثمارات العقارية القائمة على المضاربات، أو قصد الرحلات الخارجية المكلفة، أو إصدار بيانات "لا تليق بمشرع".³⁶

استندت التقييمات إلى الوثائق المتاحة للعموم، بما فيها تقارير الجمعية الوطنية، والتغطيات والتقارير الإعلامية الصادرة عنها على مدار العقد المنصرم، بالإضافة للتقارير القضائية، والتقارير الصادرة عن المشرعين، والكتب والكتيبات ذات العلاقة، ومقارنة الجهود المقطوعة والأنشطة المنفذة على أرض الواقع خلال تقلدهم مناصبهم.³⁷

في بعض الحالات، كان النجاح حليفاً للضغوط التي مارسها تحالف المواطنين على الحكومة من أجل الإفراج الإلزامي عن سجلات المرشحين الجنائية، والضريبية إلى جانب سجلات خدمتهم العسكرية.³⁸ وتحسباً لهجمات مضادة من السياسة المدرجة اسمائهم على القائمة السوداء، أرفد منظمو الحملة عملية التقييم بثلاث استراتيجيات للتصدي لمثل هذه الهجمات. وتمثلت هذه الاستراتيجيات في استخدام المعلومات الواردة في طي السجلات العامة، وإرسال نسخ عن الوثائق المدينة للمرشحين وإتاحة الفرصة لهم لدحض ما ورد فيها، واستعراض المسائل القانونية - من قبيل الذم - وذلك عن طريق الفريق الاستشاري من المحامين الخبراء التابع للحزب.³⁹ وقد وُضِعَ إطار تشاركي معقد لعملية إدراج أسماء المرشحين على القائمة السوداء. وتولّى فريق المحامين الاستشاريين التابع لتضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية تنسيق التقييمات التي أجراها فريق تحقيق تطوعي من الخبراء المدنيين، بما فيهم محامين وناشطين في مجالات مكافحة الفساد، والبيئة، وحقوق المرأة على سبيل الذكر لا الحصر. وسُلِّمَت النتائج لعدة لجان، وفرق، وهيئات تنظيمية تابعة للحزب. علاوة على ما تقدم، اعتبر تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة إدماج المواطنين في عملية إعداد القائمة السوداء عنصراً أساسياً لا للوفاء للطابع المدني للمبادرة فحسب، بل لزيادة شرعية القائمة ودحض اتهامات ذوي النفوذ بتحزب القائمة وعوزها للدقة. وعليه خرج أعضاء فرقة العمل بحل مبتكرٍ ألا وهو لجنة الـ 100 ناخب. إذ طلبت فرقة العمل من شركة استطلاع للرأي تقديم المساعدة في صياغة معايير إنشاء مجموعة تمثيلية وطنية من 100 كوري (انظر الجدول أدناه). وأعدت مصفوفة لتحديد تركيبة اللجنة وتوجيه عملية تحديد الأعضاء المحتملين، وأُتِعت تلك الخطوة باختيار عشوائي من منظمات المجتمع المدني المشكّلة لفرقة العمل، إذ تم تحديد مواطنين

متطوعين في المنظمات المدنية عوضاً عن ناشطين أو موظفين رسميين، ومن بين هؤلاء اختيرت مجموعة وفقاً لمعايير المصفوفة آنفة الذكر. وقسّمت فرقة العمل للعمل للتواصل مع هؤلاء الناس ودعوتهم للانضمام للجنة المائة. وأشار لي «Taeho Lee» في هذا الصدد أن اللجنة "عملت بمثابة هيئة تحكيم".⁴⁰ وبلاستعانة بالنتائج التي توصل إليها فريق التحقيق، قدّمت اللجنة توصيات للمجلس التمثيلي التابع لتحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة بشأن القائمة السوداء. وتم تحديد القوائم السوداء النهائية من خلال تصويت الجمعية العامة للتحالف.⁴¹

لجنة الـ 100 ناخب

المتغير	العدد في اللجنة
النوع الاجتماعي	
ذكور	51
إناث	49
العمر	
في العشرينات	27
في الثلاثينات	28
في الأربعينات	19
< 50	26
المنطقة	
سيؤول	25
بوسان وكيونغنام	16
داغيو وكيونغبك	11
انتشيون وكيونغكيديو	25
هونام	11
ديجيون	2
تشنغك	2
تشنغنام	4
جانغون	3
جيغو	1
الوظيفة	
مزارع	11
ذو مهنة حرة	12
عامل في مصنع	17
عامل مكتب	14
طالب جامعة	5
رثة منزل	33
غير ما ذكر	8

المصدر: يونيونغ كيم «Eungyoung Kim»، منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية، عرض باستخدام برنامج PowerPoint غير مؤرخ، حصل عليها المؤلف من زميل كيم «Eungyoung Kim» تيهو لي «Taeho Lee».

في مرحلة سحب الترشيح، أُدرج ما مجموعه 102 سياسي على القائمة السوداء. شهد يوم الرابع والعشرين من كانون الثاني/يناير إصدار تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة قائمة بأسماء ستة وستين مشرعاً في الجمعية الوطنية اعتُبروا "غير أكفاء" لأن يرشّحهم أي حزب،⁴² وشهد ذلك الحدث تغطية تلفزيونية مباشرة غير مسبوقه من القنوات الرئيسية. وكثيرون منهم كانوا شخصيات وازنة في الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة. وتمثّل هدف التحالف في ممارسة الضغوط على الأحزاب للإحجام عن ترشيح أمثال هؤلاء. وأصدرت الحملة قائمة ثانية بستة وأربعين سياسياً بتاريخ 27 كانون الثاني/يناير، وكان من بينهم واحد وأربعون سياسياً لم يتولّوا أي مناصب في الجمعية الوطنية آنذاك بل كانوا مشرعين سابقين أو أعضاء رفيعي المستوى في مجلس الوزراء، ومحافظين، أو رؤساء بلديات كان من المتوقع ترشيحهم للانتخابات.⁴³ وذكر لي «Taeho Lee» إن عشرةً من بين السياسيين المدرجة اسمائهم على القائمة قد أمسكوا أنفسهم عن الترشيح، حيث اتّخذ بعضهم هذا القرار بسبب ظروفهم السياسية وبعضهم الآخر بسبب الحملة، ليثمر ذلك بأول انتصارات تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة. وكما توقع التحالف صوب المتنفذين ساهمهم نحو قادة التحالف متهمين إياهم بالتحزّب والتآمر، والتدخل، لا بل بلغ الحدّ يبيّضهم بتشبيه الحملة "بالإرهاب السياسي".⁴⁴

بتاريخ 3 نيسان/أبريل، أي قبل عشرة أيام على موعد الانتخابات، أصدر تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة القائمة السوداء الأخيرة خلال مؤتمر صحفي كبير. ضمّت القائمة ستة وثمانين مرشّحاً من ضمنهم أربعة وستين مرشّحاً وردت اسمائهم على القائمة السوداء الأصلية لسحب الترشيح. وخلال الإعلان عن الأسماء، لوّح أعضاء التحالف بالبطاقات الحمراء على غرار البطاقات التي يستخدمها الحكّام في مباريات كرة القدم للتعبير عن طرد لاعب ارتكب مخالفة.⁴⁵ كما وحدد الأعضاء الرئيسيين في سيؤول إحدى وعشرين منطقة استراتيجية بحاجة لجهود مركّزة لإلحاق الهزيمة بالمرشّحين غير الأكفاء، لا سيّما المتنفذين والفاستدين منهم. وعيّن كلٌّ من قادة الحملة ليتولّى المسؤولية عن الجهود في إحدى هذه الدوائر الانتخابية.⁴⁶

إشراك المواطنين «C Is for Citizen Engagement»

مع صدور القائمة السوداء الأولى، أطلق تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة حملة وطنية ضخمة لجمع التوقيعات الداعمة بنية استمرار هذه الحملة حتى موعد الانتخابات. وعلى الرغم من أن التحالف لم يقترب من إحراز هدفه (الذي تمثّل في 10,000 ناخب عن كل دائرة انتخابية من الدوائر الـ 227 في البلاد)، إلّا أن الحملة قد تمكنت من الحصول على تعهّد خطي من 250,000 شخص بالتصويت في الانتخابات لكن لغير المدرجة اسمائهم في القائمة السوداء. وكان ذلك تكتيكا ذكيا لخلق حراك جماهيري بقدر ضئيل من المخاطرة؛ مما أضفى مبرراً للتواصل مع المواطنين وجمع المعلومات عن آرائهم، وإطلاعهم بالحملة وربما كسب دعمهم، وتشجيع مشاركتهم، والحصول على التزامهم برفض المرشحين الفاسدين. ومع دنو الانتخابات كثّفت الفروع المحلية اتصالها بالمواطنين. إذ أجرى الأعضاء، الذين كانوا بالدرجة الأولى مواطنين ناشطين لا كوادر مأجورة، اتصالات هاتفية شخصية مع الناخبين في تجمّعاتهم. عن ذلك أفاد لي «Taeho Lee» بأنهم لا يعرفون العدد الإجمالي للاتصالات الهاتفية التي أجراها الأعضاء، إلّا أنهم تمكنوا في بعض المناطق مثل إنشيتيون بالتواصل مع كل ناخب. كذلك بعث منظّمو سيؤول رسائل عبر البريد الإلكتروني لفروع التحالف بمعلومات عن المرشحين المدرجين على القائمة السوداء في مناطقهم، وأرسلت بعض الفروع هذه المعلومات بصورة مباشرة للناخبين.

العصيان المدني «D Is for (Civil) Disobedience»

أعلن تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة علانية بالعمل "بمبدأ العصيان" ضد المادة 87 من قانون الانتخابات الآنفة الذكر. وساق القادة المدنيون حجة تستند إلى حق المواطنين في تقييم المرشحين، وأكد لي «Taeho Lee» على ذلك بأن "الانتخابات في المبدأ هي للناخبين كما للمرشحين سواء بسواء، فحرية التعبير للناخبين مكفولة [بموجب القانون]". وأشار التحالف إلى أن المرشحين خالفوا أيضاً هذا القانون، لكن الفارق آنذاك أنهم لم يعاقبوا على اقتراحهم مخالفت كهذه فيما لم تُخفِ الحملة ما كانت تفعله بل كانت مستعدة لتحمل تبعات تحركاتها.

أفاد لي «Taeho Lee» أن المبدأ الأساسي تمثّل في إعداد القيادة الوطنية لمبادرات توعوية على نطاق البلد بالإضافة لتنظيم تحركات غير عنيفة في العاصمة لاستقطاب تغطية الوسائل الإعلامية الوطنية، في حين تقوم الفروع المحلية بتنفيذ نشاطاتها الخاصة. وبعد مضيّ فترة وجيزة على إصدار القائمة السوداء الأولى بالمرشحين غير الأكفأ، أطلقت القيادة الرئيسة نشاطات في سيؤول دامت حتى خلال الانتخابات. في الفترة الواقعة بين 2 و 6 آذار/مارس، أقام المنظمون ميدانا للإصلاح السياسي في كاتدرائية ميونغدونغ، التي ما انفكت تمثّل رمزا ومقاما لآراء المعارضة منذ سبعينات القرن العشرين.⁴⁷ وتراوحت التكتيكات الأخرى التي استخدمها المنظمون ما بين الاعتصامات في مكاتب الأحزاب السياسية بهدف المطالبة بعدم ترشيح الساسة غير الأكفأ، مروراً بالمظاهرات، والمسيرات، ومسيرة ليلية حمل فيها المشاركون الشموع (بتاريخ 5 آذار/مارس)، وتعليق لافتة كبيرة على مبنى، وأنشطة مسرح الشارع، انتهاء بالألعاب البهلوانية المثيرة مثل اصطيد البطاقات الحمراء الخاصة بلعبة كرة القدم من برميل ماء.⁴⁸ علاوة على ذلك، نظمت المجموعات النسائية تحركات من مجملتها مظاهرة خرجن فيها بالمكانس، ومسيرة أخرى في 31 آذار/مارس. ونظم الشباب مظاهرات وأنشطة في المدارس والجامعات. وكثيراً ما وُظِّفت الاعتصامات، ووُزعت المنشورات، والبالونات الحمراء، والبطاقات الصفراء والحمراء المستخدمة في مباريات كرة القدم، ناهيك عن الأزرار، والشّارات في كثير من الفعاليات المقامة في الشارع. وتخلّلت الأزرار والشارات البطاقات أو الشعارات المستخدمة في تحكيم مباريات كرة القدم والتي اتخذتها الحملة أحد رموزها، حيث كُتب على تلك البطاقات والشعارات "مطروود"، "وأنا أصوّت"، "والتغيير/ التغيير". وحصل التحالف على حقوق أغنية "عَبْر! عَبْر!" الإيقاعية لمغنية البوب الشهيرة جونغ-هن لي «Jeong-hyun Lee» لاستخدامها في الحراك. وبما أن حراك الشارع شكل عصياناً مدنياً، ابتكر الناشطون تكتيكا بارعا وهو مسيرات الفرد الواحد لإرباك قانون الانتخابات.⁴⁹

في الواقع ونظراً لضيق المسار الزمني في ضوء انتخابات نيسان، قرّر مخطّطو قيادة التحالف في سيؤول التدخل لخلق زخم على الأرض وحياسة تكتيكات كان من نشطت الفروع المحلية، ومكنت أعضائها، وأشركت المواطنين؛ ليشهد 30 كانون الثاني/يناير تنظيم أولى التبعات الوطنية لتحالف المواطنين من أجل انتخابات عاماً والذي أُطلق عليه يوم استرداد حقوق الشعب. ونُظِّمت المسيرات في سيؤول وست مدن أخرى. ومع ذكر كُلي اسم من أسماء مرشحي القائمة السوداء لوّح الناس بالبطاقات الصفراء. ومن ثمّ بتاريخ 1 آذار/مارس، الذي يصادف يوم الاستقلال الرسمي لكوريا من الضم الياباني في عام 1910، نظّم التحالف يوم سيادة للشعب، وأصدر فيه⁵⁰ ميثاق استقلال المواطنين مجدداً الدعوة لإطلاق المسيرات في ست مدن كبرى.⁵¹ ومرة أخرى، ووُزعت البطاقات الصفراء ليلوّح بها الناس عقب ذكر كل سياسي من ساسة القائمة السوداء. واستذكر لي «Taeho Lee» بأنه بحلول منتصف آذار/مارس أجرت الحملة أولى جولتين من الحفلات التي جابت شتّى أرجاء البلد، حيث توقفت الحافلات في تسع عشرة مدينة لكسب دعم المواطنين وجمع توقيعاتهم والتزامهم بالتعهد اللصيق للقائمة السوداء. أخيراً، طوّر المنظمون الرئيسون تكتيكا مبتكراً آخر، إذ حسبما بيّن لي

«Taeho Lee» أن الحملة أرسلت "قائدا مشهورا للحملة المدنية بمثابة مرشح ظل، أي شخص شكّل نظيرا منطقيا ومنافسا رمزيا في الوقت ذاته" لكل منطقة من المناطق الاستراتيجية الاثنتين والعشرين. فعلى سبيل المثال، بُعث محامي حقوق إنسان محترم بصفة مرشح ظلٍ مدّعٍ عام فاسد. وأضاف لي «Taeho Lee» أنه في إحدى المناطق "كان مرشح الظل قائدة مدنية رشيقة مقابل مرشح مفتول العضلات".

بالإضافة لهذه التكتيكات التي وظفها التحالف في طول البلاد وعرضها، بادرت بعض "دوائر" الحملة أو المجموعات الخاصة بتطبيق أنشطة أخرى. عقد الأساتذة المنخرطون في تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة محادثات مع طلبة في الجامعات، فيما عقد المعلمون حصص خاصة في المدارس الابتدائية والثانوية، ليشهد ثاني أسابيع آذار/مارس قيام اتحاد المعلمين والعاملين في قطاع التعليم الكوري بعقد حصص في الديمقراطية في كافة المدارس في شتى أرجاء البلاد، مما استقطب الاهتمام الوطني في العملية.⁵² ونظمت دائرة الشباب المهرجان الأحمر، وهو حدث شبابي كبير على نسق مهرجان وودستوك الأسطوري في عام 1969. واتخذ المهرجان من "الذهبوا، والعبوا، وصوتوا، وغَيروا العالم" شعاراً له، وعقد أنشطة مختلفة كان أبرزها حفل موسيقي استضاف مغنيين مشاهير.⁵³ وعندما انتهى العرض، لَوَّح الجمهور بعدد هائل من البطاقات الحمراء، وردّ دوا شعار "أخرجوا" على إيقاع الموسيقى. وحضر المهرجان قرابة 50,000 شخص؛ ليكون بذلك الحشد الأكبر الذي تمّ تنظيمه على أرض الواقع في إطار الحملة.⁵⁴

بحلول آذار/مارس، شرعت الفروع المحلية بتطبيق تكتيكاتها بما في ذلك مسيرات الشموع الليلية، والمسيرات المحلية في المدن، وحملات التوقيع، والمظاهرات الشبابية مثل المظاهرة التي نُظمت في مدينة انتشيون. وفي المنطقة التي تقع إلى شرق غربي البلاد، نظّم المواطنون سباقا للدراجات الهوائية وسير المزارعون قوافل. ونُظمت مسيرات في المقاطعات الشرقية. ففي دايجو المدينة الكبيرة الواقعة جنوب شرقي كوريا، نُظّم حدث في إطار الحملة ضم احتجاج للأطفال وإعلان تظاهري ضخم طبع عليه المواطنون بصمات أكتفهم.

في المحصلة أخرجت الحملة مواد مرجعية للناخبين حول مواضيع رئيسة من قبيل الإصلاحات السياسية والقضائية. ولم يقتصر الغرض المتوخى على تسليح الناخبين بمعلومات ذات مغزى، بل اشتمل أيضا على إقناع المؤسسة السياسية بأنه ينبغي للأحزاب من عقد نقاشات بشأن مقترحات سياساتهم خلال الحملات الانتخابية.⁵⁵

الترهيب

وما أن أُصدرت القائمة السوداء الأولية حتى رفعت الأحزاب السياسية الرئيسة دعوى بالتشهير ومخالفة المادة 87 من قانون الانتخابات.⁵⁶ ليثمل في 17 شباط/فبراير بارك وونسون «Park Won-soon» رئيس اللجنة الدائمة لتحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة وزميل آخر من منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية أمام المدعي العام لخرقهما قانون الانتخابات. يذكر لي «Taeho Lee» تغريم عدد من قادة المنظمة أو اعتقالهم ومنهم من اعتُقل وعُزِمَ معاً. وأضاف أن بعض المنظمات والناشطين المدنيين واجهوا "ضغطا اجتماعيا سلبيا لوقوفهم في وجه المرشحين المدرجين على القائمة السوداء"، فيما كابد البعض "صعوبات نفسية"، لكن قلما ما استُخدم العنف الصريح. ففي حادثتين، أقدم العاملون في الحملة الانتخابية لمرشحين مدرجين على القائمة السوداء على ترهيب فعاليات الشوارع وجولات الحافلات،⁵⁷ ولكن كان التحالف مستعدا لذلك. إذ أوضح لي «Taeho Lee» "تكتيكياً استخدمنا شبكتنا ونفوذنا برمته لإبراز الأحداث بُغية حماية الآخرين حتى عَقِلَ المرشحون بأن العنف سيأتي بنتائج عكسية." وتبيّن بأن استراتيجية كانت صائبة، إذ لم تُحمد العنف ضد الحملة فحسب، بل شرع المرشحون المدرجون على القائمة السوداء بتقليد تكتيكات التحالف.

فبحسب لي «Taeho Lee» "حاولوا أن يجاهونا معتمدين التكتيكات [غير العنيفة] ذاتها." وعندما طُلب من لي أن يضرب أمثلة على ذلك، أورد مثال الأمهات اللواتي تظاهرن دعماً لأبنائهن المدرجين على القائمة السوداء.

تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة 2004

انحلّ التحالف بعد أن أحرز أهدافه المباشرة في أعقاب انتخابات عام 2000 (انظر "النتائج" أدناه) معبرين التعبئة الوطنية التي حققها التحالف ظاهرة فريدة وإحدى صوى حركة الإصلاح السياسي في كوريا التي يصعب تكرارها. لكن ما لبثت حتى تفجّرت فضائح سياسية جديدة قبل انتخابات الجمعية الوطنية لعام 2004. ونتيجة لذلك، قرّرت مجموعة من القادة المدنيين إعداد قائمة سوداء جديدة. بالفعل في الرابع من شباط/فبراير، أُطلق تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة لعام 2004، لينضم تحت لوائه 345 منظمة. وبحسب لي «Taeho Lee»، فقد كان الفرق هذه الكرة بعدم اعتزام قادة التحالف لتشكيل ائتلاف كبير وتعبئة واسعة النطاق، بل أطلق التحالف مبادرة "انقر ونظّف" الرائدة على شبكة الإنترنت، والتي ركّزت -وفقاً لتقرير منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية⁵⁸- على "إعداد قائمة سوداء، ومراقبة أموال الانتخابات، وتقييم الأحزاب السياسية، وحملة الناخبين." وأصدر التحالف قائمتين سوداويين لسحب الترشيح (بلغ مجموع الساسة المدرجة اسمائهم عليها 109) إلى جانب قائمة سوداء نهائية تألفت من فئتين: تمثّلت الفئة الأولى في 106 مرشحاً اعتبروا "غير أكفء للترشّح" والثانية في 100 مشرّع صوتوا لإقالة الرئيس موهيان رو «Moo-hyun Roh». ⁵⁹ ولم يؤيد أعضاء التحالف القرار الأخير تأييداً كاملاً، وكان من شأن الانقسامات حول هذه المسألة أن أضعفت التحالف.⁶⁰

سمات الحملة

القيادة والتنظيم

كان لدى تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة قيادة متطورة جدا وهيكلية تنظيمية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، الأمر الذي شكل استثناء نظراً لشدة ضيق الجدول الزمني المتاح للتخطيط، والوتيرة التي توخدت بها صفوف التحالف، والمدّة المحدودة للحملة. ومثّلت اللجنة التنفيذية حجر زاوية التحالف، وتألفت اللجنة التنفيذية من أربعين منظمة مدنية (مثّل كل منها شخص) واثني عشرة رئيساً مشاركاً للإمساك بزمام الأمور، وبذلك تشكّلت القيادة لتتخذ القرارات الحاسمة طوال الحملة. في المرتبة الثانية وجاءت اللجنة التمثيلية من عشرة أعضاء من المنظمات المدنية الأخرى في التحالف. وعملت هاتان الهيئتان (اللجنتان) جنباً إلى جنب في المداوات والتخطيط. وقدّمتا لهيئة أوسع نطاقاً ألا وهي الجمعية العامة -التي عُرفت أيضاً باسم المجلس التمثيلي الذي ضم 500 ممثّل من مختلف أرجاء البلاد. وبالرغم من قصر الإطار الزمني، نجحت الجمعية في عقد بعض الاجتماعات. ووفقاً للي «Lee Taeho»، اتّخذت أغلبية القرارات بالإجماع، باستثناء القائمة السوداء الأولى التي طُرحت للتصويت في الجمعية العامة.

على الصعيد دون الوطني، كان لدى تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة عشر وحدات حضرية إقليمية/رئيسة وثلاثة وخمسين فرعاً قطرياً/ فرع مدينة محلي. وتمتعت هذه الفروع والوحدات بالاستقلالية في تنفيذ الأنشطة، والاتصالات، وتوعية المواطنين وإشراكهم. وزوّد المركز الرئيس الفروع بدليل مرحلي عن الحملة عُني بكيفية توجيه الناشطين المحليين. أما للعشرة أيام الأخر لإلحاق الهزيمة

بالمرشحين المدرجين على القائمة السوداء، فقد وضع مخطّطو التحالف عنصرا تنظيميا إضافيا لها؛ إذ عُيِّنَ كلٌّ من قادة المنظمات المدنية في التحالف "هدافاً" أنيطت به مهمّة إدارة الحملة التي تُعنى بإلحاق الهزيمة بالمرشحين المدرجين على القائمة السوداء في إحدى الدائرة الانتخابية.⁶¹

وكان لدى تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة عدّة دوائر أو مجموعات وظيفية. يذكر لي «Lee Taeho» تخصيص مجموعات لرصد ومتابعة وسائل الإعلام، ومجموعات تُعنى بالعلاقات العامة، والأداء، والأحداث، والملصقات، والرموز، ومجموعات تُعنى بالتوعية على شبكة الإنترنت، ومجموعات تُعنى بالدين المنظّم، وأخرى تُعنى بتعبئة الشباب. واعتُبرَ الشباب مجموعة رئيسة كونها تمثل 65 في المئة من جمهور الناخبين.⁶² وقامت مجموعة من "الخبراء الفنيين" بتنظيم حلقات دراسية، والتحدث في برامج تلفزيونية لمشاركة حبارتها في المواضيع ذات الصلة من قبيل الانتخابات والعصيان المدني. كما وكان هناك مجموعة تضم اختصاصيين قانونيين، بما فيهم الرئيس السابق لنقابة المحامين الكوريين. وقد انخرطت هذه المجموعة في عمليات المناصرة، وقدمت المساعدة والإرشاد لأعضاء الحملة المعتقلين، بالإضافة لإعداد دليلا قانونيا للناشطين. وخلال المائة يوم التي سبقت الانتخابات، أرفدت منظمات مدنية كبرى ما مجموعه أربعين موظفا من كوادرها للعمل بدوام كامل في الحملة.

الصورة

تمّى تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة سمتين أساسيتين استقطبتا اهتماما واسع النطاق في صفوف المواطنين وهما:

1. **الاستقلالية** عن الساسة الفاسدين والسياسة، حيث أوضح لي «Lee Taeho» في هذا الصدد "أنها [أي هذه المثلية] تستند على أفكارنا حول الاستقلال عن اليابان."
2. **الشباب** مقابل مؤسسة سياسة الحرس القديم المتجذرة والمتشبثة بالمناصب والامتيازات مما يعيق بزوغ قادة شباب جدد.

الوحدة

بالنسبة لمنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية - وهي منظمة المجتمع المدني التي أطلقت الحملة - اعتُبرت الوحدة أمرا أساسيا من أجل تحقيق التغيير الاجتماعي وإحدى مسلمات التي تركز عليها الحملة. ومع نهاية عام 2001، كان يعمل خمسون موظفا لدى هذه المنظمة، وكان لديها أيضا 300 خبير متطوع و14,578 عضو مواطن. أكّد اثنان من قادتها أنه "لا يتعيّن على المجموعات المدنية أن تستقطب اهتمامات الطبقة الوسطى وتستجيب لها فحسب، بل وأيضا أن تساعد في تعبئة العمال، والمزارعين، والطلبة سعيا لتحقيق الإصلاح الذي سيعود بالنفع عليهم. فبهذه الطريقة، يمكن أن تعمل الحركة المدنية وحركة المعارضة الجماهيرية معا لإيجاد مجتمع أكثر عدلا."⁶³ وعليه، اعتبر مخطّطو تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة الوحدة ضرورة استراتيجية لمواجهة المؤسسة السياسية الفاسدة ودحض اتهاماتها بالتحزّب السياسي. وكان التحالف الكبير وشبكة الإنترنت السيلين لإشراك الناس العاديين عبر أبعاد متعددة، وهي الجغرافيا، والبيئة الحضرية مقابل البيئة الريفية، والفئات العمرية، والنوع الاجتماعي، والمهنة، والوضع الاجتماعي - الاقتصادي.

حفّز الائتلاف أيضا الأفراد الذين انضموا بعدئذ لركب الناشطين في الحملة. فعلى سبيل المثال، ووفقا لهيان تشو «Hee-Yeon Cho» الذي كان يشغل منصب رئيس لجنة السياسات لمنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية، قد جسد

الأطباء، والأكاديميين، والمعلمين، ورجال الدين، والمحامين، وأصحاب الأعمال التجارية، والممثلين، والفنانين دعماً قوياً للحملة، منهم من عملَ لمشاركة زملائهم، ومنهم من عملوا فرادى، وفي حالات أخرى من خلال المنظمات أو الاتحادات المهنية. فضلاً عن ذلك، اشترك عدد منهم في تحركات سلطة الشعب من أجل إلحاق الهزيمة بالمرشحين المدرجين على القائمة السوداء. فعلى سبيل المثال، شكّل بعض رجال الدين الكاثوليك مجموعة ناشطة تابعة للتحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة في بوتشان، حيث استهدفوا مرشحا عُرف بانتهاكاته حقوق إنسان خلال عهد النظام الدكتاتوري.⁶⁴

أكدت دراسات استقصائية أن نسبة كبيرة من المواطنين العاديين دعموا تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة. إذ أجرت مؤسسة غالوب «Gallup» لاستطلاعات الرأي العام الكورية ثلاثة استطلاعات رأي قيل بأنها احتوت على الأسئلة ذاتها لاستقصاء الآراء حول المبادرة المدنية. عن سؤال مدى مرغوبة أو مشروعية الحملة، أجاب 59 في المئة من المستطلعة آراؤهم بنعم بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير، لتصل النسبة إلى 70 في المئة بتاريخ 17 آذار/مارس، وكذلك 78 في المئة بتاريخ 14 نيسان/أبريل أي بعد يوم واحد على إجراء الانتخابات.⁶⁵

التمويل

مُولت الحملة من خلال مساهمات المواطنين الذين استجابوا بقدر كبير للإعلانات التي نُشرت في الصحف والموقع الإلكتروني لتحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة. وصرّحت منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية بأن حصيلة 5,667 تبرعاً بلغت 350,191,652 وون كوري (أي ما يعادل 291,826 دولار أمريكي)، الأمر الذي شكّل رقماً قياسياً في جمع الأموال لدعم مبادرة مدنية.⁶⁶ وأفاد القادة بأن المواطنين توجهوا بأنفسهم إلى المقرّ للتبرع بالمال، فيما أودع آخرون ودائع مباشرة أو أرسلوا مساهماتهم من خلال شبكة الإنترنت. وبلغ مجموع النفقات الإجمالية 328,851,681 وون كوري (أي ما يعادل 274,043 دولار أمريكي)، وهو ما جسد إحدى صوى الحملة إذ فاقت التبرعات النفقات النهائية للحملة.⁶⁷

التفاوض

حاول قادة تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة من البداية أن يتحاوروا مع المؤسسة السياسية ويعتمدوا أسلوب الإقناع غير العنيف معها. وقيل بأنهم أجروا نقاشات مع ممثلي الأحزاب السياسية ورؤساء لجان الترشيح لحضهم على "الإصغاء لمطالب المجتمع المدني".⁶⁸ ولكن، وعندما لم تبدِ الأحزاب أيّ استجابة، حزمت قيادة التحالف في سيؤول أمرها لإطلاق الخطة الاستراتيجية للقيام بالتحركات غير العنيفة.

الالتزام بالمقاومة اللاعنفية

توقّع قادة تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة بأن من الممكن أن يتعرّض الناس التابعين للتحالف للمضايقة أو الهجوم من جانب مؤيدي الأحزاب السياسية خلال الحملة، ومع ذلك ففهم رفضوا بشدّة اللجوء إلى العنف مهما بلغت الظروف. وعندما طُرِح سؤال حول السبب الذي دفعهم إلى ذلك، أجاب لي «Lee Taeho»، "لم يكن ثمة مدعاة له [العنف]، إذ اعتقدنا بأن العنف لا

يساعد حملتنا لأن التصويت إجراء سلمي، وحتى ولو تعرّضنا للضرب، فسوف يستغل خصومنا أي عنف ليقولوا بأننا نشير بالعنف خلال الحملة." وعليه اتخذت الحملة سلسلة من الخطوات الاستباقية حفاظا على القصاص غير العنيف، بما في ذلك صياغة ميثاق سلام أكد على أن التحالف يلتزم بالممارسات غير العنيفة رغم ارتفاع احتمالية لجوء الخصوم إلى العنف. عقدت القيادة الوطنية وفروع التحالف المحلية عدّة مؤتمرات صحفية للإعلان عن ذلك. وطوّرت التحالف دليلا حول الممارسات غير العنيفة وُزِعَ على المشاركين في الحملة. واشتمل الدليل على تعليمات حول التعامل مع الخصوم مثلا:

- في حال نشوب عراك جسدي، الجلوس هو الرد المتبع.
- في حال أخذ الناس المواد والعرائض الخاصة بالحملة، دعهم يفعلون ذلك.
- في الحالات الأكثر خطورة، اهرب بعيدا تجنباً للمواجهة.

التكنولوجيا الرقمية

سعت الحملة لتوظيف تقنيات الاتصالات الناشئة إلى أقصى حد ممكن. إذ صرّح لي «Lee Taeho» بأنه وللمرة الأولى تم أخذ شبكة الإنترنت بعين الاعتبار في إطلاق مبادرة مدنية في كوريا. واستُخدمت شبكة الإنترنت على وجه الخصوص من أجل إشراك الشباب وتعبئتهم. فقد أجرى الشباب نقاشات بشأن الحملة، والانتخابات، والإصلاح السياسي على تطبيق إم تايزن «M-tizen»، وهو مجتمع رقمي.⁶⁹ وأنشأ تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة موقعا إلكترونيا حقّق بالفعل نجاحا كبيرا. فقد بلغ عدد زيارات الموقع 856,090 زيارة في الفترة التي سبقت الانتخابات في نيسان/أبريل، وبلغ معدّل عدد زيارات الموقع يوميا 10,569. وتم إرسال 8,000 رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى المشرف على الموقع ونشر 45,674 رسالة على لوحة الإعلانات.⁷⁰ وعرض الموقع الإلكتروني القوائم السوداء ووثائق بشأن المرشحين "غير الأكفاء". فعلى سبيل المثال، بتاريخ 6 نيسان/أبريل -أي بعد مرور ثلاثة أيام على نشر القائمة السوداء النهائية- نشر التحالف سجلات المرشحين الجنائية، وبلغت عدد زيارات الموقع للاطلاع عليها 300,000 زيارة، وعرض الموقع الإلكتروني أيضا شهادات التأييد من شخصيات وازنة في مجال الموسيقى، التلفاز، والسينما.⁷¹ وفي إحدى أولى حالات المقاومة الرقمية -إن لم تكن الحالة الأولى- نشر ما مجموعه 28,310 شخص اسماءهم على الموقع الإلكتروني دعما للحملة وسجّلوا لتلقّي المعلومات الإلكترونية، مما دفع التحالف لتوظيف هذه النتيجة غير المسبوقة لتعميم النتائج الأخرى.

استخدم التحالف خدمات الرسائل القصيرة لتبليغ الرسائل وخلق لنفسه حضور على ساي وورلد «Cyworld»، وهو أحد أوائل مواقع التواصل الاجتماعي التي أنشئت في كوريا. وأفاد لي «Lee Taeho» بأن التحالف استخدم أيضا نعمات زين الهواتف المحمولة، إلا أنها لم تحقّق تأثيرا كبيرا لأن "التكنولوجيا لم تكن جيدة بما يكفي بالعرض آنذاك." وأخيرا، أتت الهجمات الإعلامية التي شنتها بضعة صحف عدائية بنتائج عكسية، إذ أنها أعطت زحما لوسائل الإعلام البديلة الناشئة والمبادرات الصحفية التي أطلقها المواطنون على شبكة الإنترنت التي شرعت بتوفير التغطية للتحالف وبتّ المؤتمرات الصحفية الرئيسية، مما أثمر بخلق الزخم اللازم في أوقات الحسم.

الاتصالات

وضع تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة استراتيجية وخطّة للاتصالات تناولت أقساما متعددة من الحملة. وأهو ما كده لي «Lee Taeho» في هذا الصدد فقد "كانت [مهمّة وضع الاستراتيجية والخطّة] مهمة للغاية، إذ لم تشمل جزءا من فريق

العلاقات العامة فحسب، بل وشكّلت أيضا جزءا من موظفي الاتصالات والتخطيط الرئيسيين." واشتملت الخطة على عدّة عناصر وهي: الرسائل الرئيسية، والرسائل الموجهة، والعلاقات مع وسائل الإعلام، ومحطات الاتصال، والمؤتمرات الصحفية، وصلاتها مع التحركات غير العنيفة. وضمت الرسائل الجوهرية "حان وقت التغيير!"، و"تخلو عن السياسة الفاسدة"، و"اقضوا على الفساد". أما البطاقات الصفراء والحمراء المقتبسة من مباريات كرة القدم فقد أوجزت الحملة برمتها لرمزيتها الثقافية المألوفة. إذ استُخدمت البطاقة الصفراء خلال مرحلة سحب الترشيح والبطاقة الحمراء في الجولة الأخيرة الرامية لإنزال الهزيمة بالمرشحين المدرجين على القائمة السوداء.

وأعدت رسائل مخصصة للأهداف الرئيسة الأربعة للحملة، وهي: المواطنين، والمؤسسة السياسية، ووسائل الإعلام، ولجنة الانتخابات الوطنية. وحثّ المواطنون على المشاركة في الانتخابات، وعدم التصويت للمرشحين الفاسدين، وحُثوا أيضا -حسبما يستذكر لي «Lee Taeho»- على إظهار رسالة مفادها أن "سلطة الناخبين أي سلطة الشعب هي القادرة حصرًا على تغيير السياسة". في المقلب الآخر، حضت الرسائل الأحزاب السياسية والمشرعين على عدم اختيار المرشحين الفاسدين والمدرجين على القائمة السوداء والامتناع عن تأجيج المشاعر المناطقية من جهة، ومن ناحية أخرى حضت الرسائل على تعزيز ديمقراطية عملية اختيار المرشحين وشفافيتها.⁷² في حين تمثّلت الرسالة التي وُجّهت للجنة الانتخابات الوطنية في ضرورة توفيرها المعلومات عن سجلات المرشحين الجنائية والضريبية، واضطلاعها بسلطتها لوقف تدفق التمويل غير المشروع للأحزاب السياسية عوضا عن إسكات أصوات المواطنين.

أفاد لي «Lee Taeho» أن مخططي الحملة أمّنوا عقد اجتماعات مع "الموظفين الصحفيين الرئيسيين لكي يطلبوا منهم تغطية المعلومات بشأن القائمة السوداء." وتمثّلت الرسائل المركزية التي وُجّهت لوسائل الإعلام -حسبما أورد لي «Lee Taeho»- في "الاتلاعبوا بالمشاعر المناطقية، وساعدوا في إثراء المناظرات السياسية، وبثوا خبايا المرشحين، وانقلوا للمواطنين معلومات كاملة عن المرشحين." في الجمل، أبدت الصحافة الاهتمام بتحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة، ولم تكن في العموم عدائية. وتمّ عقد ثلاثة مؤتمرات صحفية رئيسة، اثنان منها خلال عملية الترشيح والأخير في الثالث من نيسان/أبريل من أجل إطلاق حملة إلحاق الهزيمة [بالمرشحين غير الأكفاء]. وبالتزامن مع ذلك، عزّزت هذه المؤتمرات بالمسيرات، واللقاءات المتلفزة، والاجتماعات مع الخبراء، والأنشطة الإعلانية التي نقدتها الفروع المحلية، والملصقات، والرسومات والكتابات الجدارية.

النتائج

مراجعة قانون الانتخابات: قبل انتخابات عام 2000، عدّل الرئيس دي-يونغ كيم «Dae-jung Kim» والجمعية الوطنية قانون الانتخابات، وبموجب ذلك التعديل غدا تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة قانونيا.⁷³ وقد وُعِدَّت بعض الأحكام لإتاحة عقد المؤتمرات الصحفية، وإطلاق المواقع الإلكترونية، والنشرات الإخبارية الداخلية، ولكن كانت المواد المطبوعة وأشكال كثيرة من الإجراءات في الشارع ما تزال محظورة.⁷⁴ وبالنتيجة، لم تعد الحملة ذاتها غير قانونية، لكنها لم تنفك تنخرط في العصيان المدني.

سحب ترشيح المرشحين: قرّر عشرة أفراد من السياسيين غير الأكفاء الذين أُدرجت أسماؤهم على القائمة السوداء الأصلية بالأ يرشّحو أنفسهم. ومن بين 102 مرشحا الباقين الذين أُدرجوا على القائمة السوداء حسبما أفاد لي «Lee Taeho»، لم تختَر الأحزاب السياسية ثمانية وأربعين منهم للترشح. وبالتالي، لم يرشّح ما نسبته 52 في المئة تقريبا من السياسيين المدرجين على القائمة السوداء (أي 58 من أصل 112).

تعهدات المرشحين: قبل الانتخابات، أطلق تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة حملة في سبيل دفع المرشحين على التعهد بتسريع الإصلاحات السياسية في حال انتخابهم. وفي الفترة بين 3 و13 نيسان/أبريل، وقّع 450 مرشحاً تقريباً على التعهد.⁷⁵

هزيمة المرشحين: في الانتخابات النهائية، تم إلحاق الهزيمة بـ69 في المئة من المرشحين المدرجين على القائمة السوداء (أي 59 مرشحاً من أصل 86)، 68 في المئة من المرشحين الأكثر إشكالاً (أي 15 مرشحاً من أصل 21) في الدوائر الانتخابية الاستراتيجية.⁷⁶ مع وجود بعض الاختلافات الملحوظة ما بين المناطق. ففي منطقة سيؤول، تم إلحاق الهزيمة بتسعة عشر مرشحاً من أصل عشرين أدرجوا على القائمة السوداء، وفي منطقة تشنغتشونغ نزلت الهزيمة بخمسة عشر مرشحاً من أصل ثمانية عشر. ولكن، في منطقة ينغنام، لم يهزم سوى بستة عشر مرشحاً من أصل خمسة وثلاثين [من أدرجوا على القائمة السوداء]، الأمر الذي عكس تأثير الولاء الإقليمي القوي لأحزاب سياسية معيّنة.⁷⁷

مكامن مُحسنة، ودماء جديدة: أثرت القوائم السوداء تأثيراً مباشراً على حالات الترشيح الإجمالية. إذ فرزت الأحزاب السياسية عموماً المرشحين على نحو أكثر دقة، مما أتى أكله بعدم اختيار عدد كبير من أصحاب المناصب المنحدرين من الحزبين الرئيسيين.⁷⁸ علاوة على ذلك، تم انتخاب الكثير من الوجوه الجديدة الأصغر عمراً التي لم يكن لديها أي سجلات فساد.⁷⁹ في المحمل، تألف 80 بالمائة من الجمعية الجديدة من مشرعين خدموا ولايتهم الأولى والثانية، بما فيهم عدد كبير كانوا في الثلاثينات والأربعينات من العمر.⁸⁰

المناطق الانتخابية المعدلة: تم منع محاولة التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية عبر مفاصلة كبار مشرعي الأحزاب السياسية الكبرى.⁸¹

تعطيل النظام الفاسد، وترسيخ النزاهة: بالنسبة للمجتمع المدني الكوري، وجّه تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة "ضربة قاصمة لهيكلية الفساد والتواطؤ بين الأحزاب القديمة وأضعف قدر كبير من نفوذ رؤسائهم الفاسدين".⁸² ففي المقام الأول، بدأت الأحزاب السياسية بتغيير طرق تعيين المرشحين واختيارهم للدخول في المعترك الانتخابي. وتغيرت العملية بما أوجزه عالم الاجتماع سن-تشول كيم «Sun-Chul Kim» بأنه "آلية منطلقة من القمة إلى القاعدة تتمتع فيها رؤساء الأحزاب بصلاحيات واسعة إلى الاعتماد التدريجي للانتخابات الأساسية حيث حازت القواعد الشعبية للأحزاب على صوت أكبر".⁸³ وبالإضافة إلى ذلك، دججت الأحزاب السياسية بأغلبيتها -حتى بما فيها الأحزاب التي عارضت تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة معارضة شديدة- جميع معايير القائمة السوداء تقريباً في عملية الاختيار التي اتبعتها. ووفقاً للي «Lee Taeho»، وبعد مرور أربعة أعوام، أي خلال انتخابات عام 2004، أنشأ كل حزب سياسي لجنة لتعيين المرشحين، واستخدم معايير تقييم مشابهة لتلك التي طورها التحالف، وحتى أنه احتفظ بخبراء "مستقلين نسبياً" لتقييم كفاءة المرشحين. لقد كانت هذه أكثر النتائج أهمية واستدامة، حيث رسّخت المؤسسة السياسية قيم ومعايير النزاهة والمساءلة التي حددها القادة المدنيون ودعمها المواطنون.

الإصلاح السياسي: أوجد تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة زخماً للإصلاحات في النظام السياسي، بما فيه قوانين الانتخابات، وتمويل الأحزاب السياسية، والحق في الحصول على معلومات عن أصول المرشحين والأنشطة التشريعية إلى جانب الشفافية البرلمانية. وشرع التحالف بتطبيق هذه الإصلاحات فوراً تقريباً في الوقت الذي شكّلت فيه الجمعية الوطنية المقبلة لجنة خاصة للإصلاح السياسي وتعديل القوانين السياسية.⁸⁴

تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة لعام 2004: بالرغم من أن نطاق الحملة كان أصغر بكثير مما كان عليه في عام 2000، إلا أنها أثرت تأثيراً كبيراً على انتخابات الجمعية الوطنية السابعة عشرة. فقد خسّر 78 مرشحاً من أصل 106 مرشح

حُكْمَ بعدم كفاءتهم للترشح (أي 73.6 مئة). وخسر واحد وخمسون مشرّعاً من أصل مئة مشرّع صوتوا على تنحية الرئيس رو «Moo-hyun Roh» عن منصبه. وفي الجمل، تم إلحاق الهزيمة بـ63 في المئة من القائمتين مجتمعتين. ولا يعزو الباحثون ولي «Lee Taeho» النتائج لتحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة فقط ذلك لأن الانتخاب أضحى "استفتاء حول محاكمة الرئيس رو" حسب عالم الاجتماع يوي هانغ شين «Eui Hang Shin».⁸⁵ ومن الناحية الأخرى، عندما يتدارس المرء نتائج المرشحين غير الأُكفاء للترشح للانتخابات، تبدو هذه النتائج مذهلة وتوحي بأن المواطنين بلغوا هذه الذروة نتيجة للنجاح الذي أحرزوه في عام 2000.

الإلهام والتبادل العابران للحدود القومية: انتشرت الأخبار عن النجاح الذي أحرزه تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة كالنار في الهشيم في شتّى أرجاء آسيا.⁸⁶ وبتاريخ 18 نيسان/أبريل، أي بعد مرور خمسة أيام على انتخابات الجمعية الوطنية الكورية، ذكرت صحيفة آشاي شيمبون «Asahi Shimbun» -وهي أكثر الصحف اليابانية تأثيراً- أن "إصرار شعب كوريا الجنوبية على عدم السماح بانتخاب ساسة غير أُكفاء وفسادين يعلّمنا درساً مهماً".⁸⁷ وبعد ذلك بفترة وجيزة، سافرت مجموعة من الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني الياباني إلى كوريا ليتعرّفوا أكثر عن تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة. ونتيجة لذلك، وخلال الفترة التي سبقت موعد إجراء انتخابات مجلس النواب في 25 حزيران/يونيو 2000، وضعت ستّ منظمات وشبكات مدنية رئيسة يابانية قوائمها السوداء، وشكّلت مجتمعة حركة طرد الساسة غير الأُكفاء.⁸⁸

تحليل الحالة

تغيير موازين القوى، الديمقراطية المنطلقة من القاعدة إلى القمة: أفاد لي «Lee Taeho» أنه "في أعقاب النجاح الذي حقّقته الحملة، أصبح الساسة خائفين من السلطة الجماعية التي يمتلكها الناخبون. تمكّن من أن نرى تغييرات في الأحزاب السياسية والعمليات السياسية لتعيين المرشحين. غدو يأخذون الناخبين بعين الاعتبار".

في واقع الأمر، هيأ تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة الظروف المواتية لإرساء الديمقراطية المنطلقة من القاعدة إلى القمة. فقد حوّلت الحملة المواطنين من كونهم ناخبين سلبين لا يختارون سوى من مجموعة من الساسة الذين يُعتبرون أمراً واقعاً إلى قوة ديناميكية. واستعاد الناخبون قوتهم للمطالبة بأحزاب سياسية أحقّ بتمثيلهم وإلحاق الهزيمة بالمرشحين الذين لم يعملوا لمصالح الناس الذين تعيّن عليهم خدمتها؛ ليتمكن التحالف بذلك من إخضاع المؤسسة السياسية والأفراد ضمن النظام الفاسد للمساءلة.

ديناميكيات سلطة الشعب: ختم اقتباس من منشور أصدرته مؤسسة الديمقراطية الكورية كما يلي: "امتطت الحركة [تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة] موجة غضب المواطنين حيال سياسة ملتوية، وأحدث أزمة في المؤسسة السياسية".⁸⁹ وتردد خاتمة الاقتباس أصداً ما ورد في بصائر مارتين لوثر كينغ الابن الذي قال في عام 1963: "يسعى التحرك المباشر غير العنيف لإحداث أزمة وزيادة حدّة توتّر لإجبار مجتمع لطالما رفض التفاوض على مواجهة المسألة".⁹⁰ وفي كوريا، وفي أعقاب تجاهل الجهود التي بذلها التحالف المدني للتفاوض مع الأحزاب السياسية، مارس الناخبون معاً السلطة، ليتمخض ذلك بزعة النظام الفاسد إلى درجة أنه لم يعد ممكناً أن يعمل بسلاسة، ذاك النظام نظام سياسي الذي يقوم على انتخابات متمركزة حول أحزاب متشرية لممارسات سياسية غير ديمقراطية ويقيد مشاركة الشق المدني في عملية الانتخابات.⁹¹

بيّن تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة أيضاً الممارسة البارعة لسلطة الشعب التي جمعت العصيان المدني الجماهيري -من خلال الأسلوب المحدد المتمثل بإعداد القائمة السوداء والأساليب غير العنيفة المرتبطة به- والإجراء الجماهيري المشروع ذي الطابع المؤسسيّ المتمثل في التصويت الموجه. وكان من شأن الربط بين التحركات غير القانونية والقانونية من الناحية الفنية الإثمار بأثر تآزري.

ففي المقام الأول، لو لم يتم الربط بين هذه التحركات، لما أسهم كلٌّ منها بحدّ ذاته في تعطيل [النظام الفاسد]. وثانياً، تحوّل التصويت إلى عمل تحدّي قليل المخاطرة وتشاركي إلى حد بعيد، ناهيك عن سهولة تنفيذه.

المِلْكِيَّة، والهوية الجماعية، والشرعية: نجحت قيادة تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة في تنمية حس بالمِلْكِيَّة الجماعية في صفوف المواطنين. ووظّفت الحملة مسارات عديدة، ابتداءً من تحالف المواطنين - كما يوحي اسمه - مروراً بالمجموعة المتنوعة من المنظمات المدنية الوطنية والمحلية المشاركة فيه، انتهاءً بالتكتيكات غير العنيفة التي ينخرط فيها المواطنون العاديون، مثل تعهّد الناخبين بإعداد القائمة السوداء، والشعارات، وتبادل الرسائل، والاعتماد على آلاف المتطوعين. وكانت آراء المواطنين والمدخلات المحلية والإقليمية موضع تقييم، وأُدجّجت على نحو منهجيّ في الاستراتيجية والتخطيط من خلال الاقتراع التمثيلي وهيكلية التحالف التنظيمية. وعوضاً عن إصدار التعليمات للأطراف، شجّعت القيادة الأساسية - إن لم تكن قد نمت - عملية اتخاذ القرارات والمبادرات المحلية. وأخيراً، اتّسمت استراتيجية تجنيد الأموال التي اعتمدها التحالف بالعنصرية بكل ما للكلمة من معنى. فمن خلال توجيه نداء عام للمواطنين على نطاق واسع طلباً للدعم المالي، أصبح كل تبرّع - مهما كان متواضعاً - فعل مقاومة ضد المؤسسة السياسية الفاسدة، وهو ما ربط ولاء المترعّين بالحملة وعزز ولاءهم بالانتماء للنضال الأكبر من أجل الإصلاح، والمساءلة، والديمقراطية. في المحصلة، تمخضت هذه التدابير شرعية راسخة من حيث النوع عصية على محاولة الساسة الفاسدين لتدميرها ولو تضافرت جهودهم لذلك.

النهج الاستباقي والتوعية: على الرغم من استحالة أن تصبغ أي مبادرة مدنية كل خطوة مسبقاً وتوقّع جميع النتائج، فقد تمكن المخططون الاستراتيجيون للتحالف من استشراف التحديات الرئيسة واتخاذ التدابير اللازمة للتصدّي لها. فعلى سبيل المثال، أحبط التحالف المناوشات العنيفة بين مناصري مرشح برلماني وأعضائه من المواطنين من خلال ميثاق السلام وتوجيه طلب صارم إلى أعضائه بالالتزام بالانضباط غير العنيف. وتفادى التحالف وسائل الإعلام العدائية وهجمات الأحزاب السياسية من خلال الشفافية، والتفاوض، وشرعية تعبئة المواطنين في ممارسة الحقوق السياسية. واعتُبرت التوعية خطوة ضرورية، ومن هذا المنطلق تم تطوير أدلّة للناشطين حول الممارسات غير العنيفة، والمسائل القانونية، وتنظيم الحملات الفعالة، وتم أيضاً إعداد أدلّة مرجعية للمواطنين حول الإصلاح السياسي الذي واجهه خطاب المؤسسة السياسية وحملات التشهير.

التأطير الإيجابي: أدرك قادة تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة أن من شأن بناء الحملة لإدراج المرشحين الفاسدين في قائمة سوداء المجازفة باستحداث طابع سلبي للغاية من الممكن أن يدفع التحالف إلى خسارة المواطنين ويخفّف من تحرك المواطنين. نتيجة لذلك، سعى القادة للتخفيف من السلبية من خلال اعتماد نهج عديدة. فمثلاً طوعوا الرموز الشعبية المرتبطة بأنشطة إيجابية، مثل البطاقات التي يستخدمها حكّام لعبة كرة القدم. ووازنوا الأساليب الجديّة - مثل مسيرات الشموع الليلية مع الإجراءات الرمزية، والفكاهية، والمضحكة مثل مظاهرة الكانسن، والرسوم الكرتونية الساحرة، والمهرجان الأحمر. وتمت موازنة التركيز على المرشحين غير الأكفاء من خلال الدعم الذي قدّمه نجوم اليوب والشخصيات العامة الوازنة. وشدّدت الرسائل والشعارات بقدر كبير على التمكين والتغيير، فيما أُطّرت عملية إدراج أسماء المرشحين غير الأكفاء على القائمة السوداء بشمارها الإيجابية.

منهجية كنف غير العنيفة: تقدّم هذه المبادرة المدنية برهاناً متانة وفعالية منهجية التحركات غير العنيفة التي طوّرها ممارسو اللاعنّف الذي نادى به [مارتن لوثر] كنف الابن.⁹² وعلى الرغم من أن قادة تحالف المواطنين من أجل الانتخابات عامة لم يتعرّض لهذه المجموعة من الممارسات بحد ذاتها، إلّا أنه اعتمد عناصر مشابهة بالحدس والبداهة السليمة، بما فيها الالتزام بالممارسات غير العنيفة،

وتثقيف (الناشطين في الحملة وجمهورها)، وجمع المعلومات (عن المرشحين المحتملين)، والتفاوض (مع الأحزاب السياسية والسياسيين المستهدفين)، وأتى لم يأتي ذلك بنتائج اعتمدوا تعبئة المواطنين والإجراءات المباشرة.

التعلم من الآخرين: استمدّ المخططون الأساسيون لتحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة الإلهام من بعض مصادر مشهورة كما استقوا من مصادر غير متوقعة. واستلهمت الاستراتيجية العامة لحملة العصيان المدني التي حرقت قانونا غير عادل واعتمدت الاعتصامات تكتيكاً عاماً من حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية. واستلهمت مسيرات الشموع الليلية من الانتفاضة غير العنيفة التي اندلعت في ألمانيا الشرقية ضد النظام الشيوعي في عام 1989. وكان من شأن الصور المثيرة التي تُقَطِّط لهذا الشكل من الحراك الجماعي أن استحوذت على اهتمام الكثير من الكوريين الذين كانوا قبل عامين فقط قد نالوا حريتهم من النظام الدكتاتوري. ويذكر لي «Lee Taeho» بأنهم تعلموا أيضاً من إشراك بيل كلينتون للشباب في الحملة الانتخابية الرئاسية لبيل كلينتون عام 1992، حيث كانت هذه الحملة آنذاك سابقة في الدوائر السياسية الأمريكية. ختاماً -وكما يتضح من الاسم- استمدت المجموعة الشبابية الإلهام من مهرجان وودستوك الأسطوري للموسيقى.

الدروس المستفادة:

الفساد السياسي والديمقراطية المنطلقة من القاعدة إلى القمة

تقدّم الحملة التي أطلقها تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة في عام 2000 دروساً قيّمة عن الفساد السياسي وبناء الديمقراطية. ففي المقام الأول، لا يحدث الإصلاح بصورة تلقائية بعد الانتقال من نظام ديكتاتوري إلى الديمقراطية. إذ وصف القادة المدنيون الكوريون نظامهم التمثيلي الناشئ بكونه سياسة مؤسساتية "تديرها تكتلات قوية من الساسة"⁹³. بالنتيجة، عندما لم يكن في نهاية المطاف في جعبة الناخبين سوى خيارات محدودة لا تتجاوز ثلّة من الساسة سداذي الأفق ممن تمّتّعوا بدعم الأحزاب الفاسدة، لم يكن باستطاعة الديمقراطية التمثيلية لوحدها أن تحقّق المساءلة والعدالة، بل كان من الممكن أن تخسر شرعيتها في نظر الناس.

ثانياً، أضحت قادة حركة الديمقراطية المدنية ونشطاءها في كوريا -شأنهم في ذلك شأن نظرائهم في إندونيسيا (انظر الفصل 5)- قوى دافعة لتحويل الدولة وتفكيك المخلفات المتعنتة للنظام الدكتاتوري الفاسد. وشكّل المحاربين القدماء في النضال غير العنيف جسراً خلال مرحلة مناهضة الديمقراطية استناداً إلى الصعوبات المشتركة التي واجهوها، والأهداف التي أنشدوا تحقيقها، ورؤيتهم لبلدهم. وثالثاً، عندما تتجاهل المؤسسة السياسية محنة المواطنين فيما تنخرط في الإثراء الذاتي، واستغلال السلطة، وحماية نفسها من العدالة، فلدى المواطنين خيارات تتخطى الغضب، أو الامتناع عن الانتخابات، أو اعتناق التطرف. إذ يمكنهم من خلال سلطة الشعب أن يمارسوا الضغوط على الأحزاب السياسية لكي تُغيّر، والتكاتف للحيلولة دون استلام السياسيين الفاسدين لمقاليذ السلطة من خلال دعم نظرائهم التزيهين، وإطلاق سلسلة من ردود الأفعال لبناء النزاهة. ولكن عند مواجهة نظام مستفحل باستغلال النفوذ السياسي، قد لا يكون الوعي العام بالمشكلة بحد ذاتها كافياً لكي يُفضي إلى التغيير. وعندما يقترن هذا الوعي بحملة أو حركة غير عنيفة، يمكن أن يُلحق الضغط الاجتماعي خسائر جسيمة بأصحاب السلطة -وفي هذه الحالة- أن يُلحق بهم الهزيمة في الانتخابات.

رابعاً، كثيراً ما يشكّل ازدراء أصحاب السلطة المواطنين جزءاً من التطلّعات الأساسية التي توخّذ الناس، ويمكن أن يكون عاملاً قوياً للتعبئة. ففي السياق الكوري، أكّدت منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية أن "هذه الأحزاب السياسية الفاسدة والسياسيين لا يقيمون أدنى احترام للناخبين. لذا، ينبغي أن يُري الناخبون السياسيين سلطتهم من خلال الاستفادة من حقوقهم حتى وإن وُضعت العقوبات القانونية في طريقهم."⁹⁴ وخامساً، يمكن للتعبئة المواطنين والتحركات التي يتخذونها أن تمكّن الأطراف الفاعلة المدنية من وضع أجندة لإحداث تغيير في نظام فاسد عوضاً عن مجرّد السعي لتحقيق الإصلاح وإفساح المجال أمام أصحاب السلطة لكي يحدّوا التدابير التي يتعيّن اتخاذها.

سلطة الشعب

قد يبدو التصدّي للفساد السياسي بالنسبة للقادة المدنيين والمواطنين المعنيين مهمّة شاقّة ذلك لمواجهة نظام أفقي يمكن أن يضمّ السياسيين غير النزهاء، أو الأحزاب السياسية المتعددة، أو السلطة التنفيذية، أو القطاع الخاص، أو العمل المنظّم، أو المصالح الأخرى غير الحكومية. رغم كل ذلك، نجح تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة بإمالة اللثام عن استراتيجية راجحة وقادرة على:

- توظيف المشاعر والتطلّعات الواسعة النطاق -وفي حالة التحالف- الغضب العام حيال المرشّعين غير الخاضعين للمساءلة والفسادين والسخط من رداءة جودة المرشّحين الذين يجري تقديمهم للناخبين،
- ربط مثل هؤلاء المرشّعين والمرشّعين بقضية ملموسة ذات نتائج قابلة للقياس،
- التركيز على جانب جليّ للنظام الفاسد مثل عملية الترشّيح المبهمة، وغير الديمقراطية، وغير النزهاء،
- الإعراب عن مطالب جلية، تمثلت في السياق الكوري بسحب المرشّحين غير الأكفّاء من قوائم الترشّيح وإلحاق الهزيمة بالمرشّحين المدرجين على القائمة السوداء،
- وضع تحرك جماهيري واحداً أو أكثر تمثل في السياق الكوري بالتعهدات، ورفض انتخاب المرشّحين المدرجين على القائمة السوداء- بحيث تنطوي هذه التحركات على قدر بسيط من المجازفة وقسط كبير من التشاركية لمواجهة صراع محدد؛

عندما جابه تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة لعام 2000 الفساد السياسي، أظهر أن الحياد السياسي يكتسب أهمية خاصة من أجل المحافظة على شرعية المبادرة المدنية ودحض ادعاءات الخصوم بالتحزّب والتدخل. علاوة على ذلك، تشكّل الشرعية أمراً حاسماً كما هو الحال في الحملات والحركات غير العنيفة الأخرى التي تستهدف الفساد. واستمدّ التحالف الشرعية من خلال طابعه المدني والشعبيّ، وفي هذه الحالة من خلال التحالف الواسع النطاق ومشاركة المواطنين العاديين.

شكّلت الدراسات الاستقصائية أداة أسفرت عن معلومات مفيدة من الناحية الاستراتيجية شأنها في ذلك شأن مبادرات الرصد والمتابعة المجتمعية في أفغانستان. فمن ناحية، عملت هذه الدراسات بمثابة آلية لجمع آراء الناس، الأمر الذي كان ضرورياً لتخطيط الحملات. ومن الناحية الأخرى، فإنها تمخّضت عن معلومات أمكن توجيهها نحو الفئات المستهدفة، وفي هذه الحالة الأحزاب السياسية والمرشّحين.

يمكن استخدام العصيان المدني من الناحية الاستراتيجية تكتيكاً أو -في حالة تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة- من خلال الحملة برمتها لمجابهة قانون غير عادل شأنه في ذلك شأن نضالات غير عنيفة كثيرة، وأبرزها حركة الحقوق المدنية في الولايات

المتحدة الأمريكية. فعندما يستند العصيان المدني إلى الدعم العام وتعبئة المواطنين، فإنه يسخر قوة الأعداد، وبذلك يجعل تنفيذ التوجيه وتبريره صعبا.

تكمن إحدى الفوائد الاستراتيجية لتنوع التكتيكات في زيادة احتمالية مشاركة عدد أكبر من الناس. فعندما تعتمد مبادرة مدنية اعتمادا كبيرا على تكتيك واحد أو بضعة تكتيكات، قد يتعذر عليها ضمان إشراك تُشرك شريحة عريضة من الناس، وبالتالي يقل احتمال الوصول بالتعبئة إلى ذروتها.

يمكن أن تعظم المرجعيات الاجتماعية والثقافية تأثير تكتيك معين مثل توظيف الرموز، والفكاهة، والموسيقى. ففي حالة تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة، ونظرا لكون الكوريين مشجعين متحمسين لكرة القدم، أضحت بطاقات الحكام الحمراء والصفراء الرموز السائدة للحملة وفي الوقت ذاته غدا التلويح بالبطاقات تحركاً غير عنيف.

وسّع تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة نطاق مفهوم الحق في الوصول والحصول على المعلومات. فأصبح هذا المفهوم لا يقتصر على الحق في "طلب الاطلاع على المعلومات التي بحوزة الهيئات الحكومية"، بل ويشمل أيضا حق الناس في اكتساب المعلومات ذات الصلة بممثلهم المنتخبين.⁹⁵ وأوضحت منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية "إن المواطنين لديهم الحق في معرفة ما يفعله ممثلوهم في الجمعية الوطنية. ولدى المواطنين الحق في معرفة ما إذا كان مشرعيهم مرتبطين بالفساد."⁹⁶

التنظيم والوحدة

تناول تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة وحملة "أحب إندونيسيا وأحب هيئة مكافحة الفساد" «CICAK» في إندونيسيا الحاجة لتحقيق التوازن بين عملية اتخاذ القرارات الأساسية وديمقراطية الحملة الداخلية ومركزية التخطيط والاستقلال المحلي. ولا تستبعد الخيارات المتاحة في هذا الصدد أي منها الآخر. إذ يمكن لهيكلية تنظيمية أن تُنشئ خيارات عديدة في اتخاذ القرارات والتخطيط من شأنها أن تُدمج عناصر سلطة القيادة الأساسية، والإجماع، وتصويت الأغلبية، التحركات الجوهرية مقابل الهامشية.

كما هو الحال مع حملة "أحب اندونيسيا وأحب هيئة مكافحة الفساد" «CICAK»، تكمن إحدى الفوائد التي يجنيها المرء من إقامة ائتلاف واسع النطاق في إمكانية أن تُثري المجموعات المختلفة الحملة أو الحركة بمواهب وموارد مختلفة. فعلى سبيل المثال، كان تأثير إشراك رابطة رسامي الرسوم المتحركة في التحالف فريدا. إذ رسم أعضاء كثيرون رسومات كاريكاتير هزلية نُشرت على شبكة الإنترنت. وقال لي «Lee Taeho» في هذا الصدد، "لقد جسدت [الرسوم المتحركة] دور تحفيزي في توسيع رقعة الحملة على شبكة الإنترنت." في الختام، يمكن النهوض بمستوى التأييد والدعم اللذين أبدتهما شخصيات عامة محترمة أو مشهورة من خلال النشر عبر قنوات مختلفة من نعمات رنين الهواتف المحمولة، والمواقع الإلكترونية، والحفلات الموسيقية، والبيانات العامة.

ثبت مراجع وحواشي الفصل:

Glen Manarin, Striking Where it Hurts¹

² لدى كوريا نظام برلماني ذو جمعية وطنية أحادية المجلس. ويتسم نظام التصويت بأنه مختلط، إذ يتم انتخاب 246 عضواً من خلال التصويت المباشر بالأغلبية و54 آخرين من خلال التمثيل النسبي. وفي هذا الكتاب، تشير كوريا إلى جمهورية كوريا أو كوريا الجنوبية.

³ انتحر تسون تشييل بتاريخ 13 تشرين الثاني 1970، ومحمد بوعزيزي بتاريخ 17 كانون الأول 2010.

⁴ في عام 1986، حاول تشن دوهوان أن يغير الدستور لكي يتيح لنفسه الترشح لولاية ثالثة لمنصب الرئيس. وفي أعقاب الاحتجاج الشعبي العارم، اختار رو تاو كورنث المحتمل، الأمر الذي دفع المجموعات الطلابية والعمالية إلى تشكيل تحالفات للحيلولة دون هذا التوريث السلطوي. وفي مطلع عام 1987، تسبب القمع العنيف بنتائج عكسية عندما قتلت القوات الأمنية عدداً من الطلبة. وقد انضمت الطبقة الوسطى إلى المظاهرات الحاشدة، وأجبرت سلطة الشعب تشن على الموافقة على تعديل يتيح إجراء انتخابات رئاسية مباشرة. انظر أدريان كراتنيكي وبيتر أكرمان، *كيفية ثيل الحرية: من المقاومة المدنية إلى الديمقراطية الدائمة* (نيويورك، دار نشر فريدم هاوس، 2005)، 41؛ جيوك شين وبول تشانغ، محرران، *الحركات الاجتماعية في كوريا الجنوبية: من الديمقراطية إلى المجتمع المدني* (نيويورك: روتلدج، 2011).

⁵ يو هانغ شين، "دور المنظمات غير الحكومية في الانتخابات السياسية في كوريا: حالة تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة في عام 2000"، *مجلة "إيجان سيرفي" (وتعني الدراسة الاستقصائية الآسيوية)* 43، العدد 4 (2003): 697-715.

⁶ مانريان، "توجيه الضربات على مكان الأُم"، 38.

⁷ المرجع نفسه.

⁸ "الانتخابات في المجتمع المدني"، مؤسسة كوريا للديمقراطية، 16 نيسان 2012، www.kdemo.or.kr.

⁹ المرجع نفسه، 10.

¹⁰ منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية، "استخدام التوثيق لإعداد قائمة سوداء" بالمرشحين السياسيين غير المقبولين وتخريض الناس على التصويت ضدهم"، انظر أساليب جديدة في حقوق الإنسان، www.newtactics.org.

¹¹ شن، "دور المنظمات غير الحكومية".

¹² كانت العبارة التي ترد في عنوان القسم شعاراً لحملة تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة في عام 2000.

¹³ مانريان، "توجيه الضربات على مكان الأُم"، 37.

¹⁴ الحملة من أجل مجتمع شفاف التي أطلقتها منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية، منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية، سيؤول، تشرين الثاني 2001.

¹⁵ هي-يون تشو، "دراسة عن حملة إدراج السياسيين الفاسدين على قائمة سوداء في كوريا الجنوبية- مع التركيز على "حركة ناكسون" في نيسان 2000" (ورقة مقدمة في الجمعية المدنية في آسيا، مؤتمر اليوم والغد، سيؤول، كوريا الجنوبية، 5 كانون الأول 2003).

¹⁶ صاموئيل كيم، محرر، *إرساء الديمقراطية في كوريا* (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2003).

¹⁷ يستند هذا الفصل على مقابلات أُجريت في كانون الثاني 2010 مع تيهو لي نائب الأمين العام لمنظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية الذي انخرط على نحو مباشر في الحملة وعلى رسائل خطية لاحقة جرى تبادلها معه.

¹⁸ يونيونغ كيم، "تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة في عام 2000" (عرض باستخدام برنامج "باور بوينت" تم تقديمه للمؤلف، دون تاريخ).

¹⁹ ضمت هذه الفصائح فضيحة فولاذ هانبو في عام 1997 - التي تورط فيها الرئيس السابق تشون رو- وكوارث مشاريع البناء التي لاقى المواطنون فيها حتفهم (الحملة من أجل مجتمع شفاف التي أطلقتها منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية).

²⁰ تنص المادة 87 من قانون الانتخابات على حظر المنظمات المدنية من الانخراط في أنشطة الحملات "المرتبطة بالانتخابات" التي -وفقاً للي- تضم تقييم المرشحين، وتقديم توصيات للناخبين؛ شن، "دور المنظمات غير الحكومية"، 703.

²¹ كيم، "تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة 2000".

²² المرجع نفسه.

²³ المرجع نفسه.

²⁴ المرجع نفسه.

²⁵ المرجع نفسه.

- 26 المرجع نفسه.
- 27 مناريان، "توجيه الضربات على مكان الأمم"، 38.
- 28 استحدثت كبرت شك مصطلح "الأسلوب المحدد".
- 29 وفقا لي، تواصلت فرقة العمل أيضا مع الاتحادات، إلا أنها -أي الاتحادات- ساندت في ذلك الوقت حزبا سياسيا تقدّميا، ولم تنضم إلى فرقة العمل غير الحزبية أو لتحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة. وبحسب لي، رفض تحالف المواطنين من أجل العدالة الاقتصادية الانضمام إلى المبادرة المدنية أيضا. فقد رغب بإفشاء معلومات عن المرشحين الفاسدين فقط، ولم يساند حملة العصيان المدني، التي اعتبرها تعطيلا للانتخابات.
- 30 ضم التحالف المنظمات المدنية والدينية الرئيسية في كوريا. فعلاوة على منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية، والاتحاد الكوري للحركات البيئية، ومنظمة كوريا الخضراء، واتحاد الجمعيات النسائية الكورية، فقد ضم أيضا ائتلاف المواطنين من أجل وسائل إعلام ديمقراطية، وجمعية الشبان المسيحية/ جمعية الشباب المسيحية، وتضامن المواطنين من أجل المشاركة والحكم الذاتي، ورابطة أساتذة الجامعات الوطنية من أجل مجتمع ديمقراطي، ومجلس الكنائس الوطني الكوري، ورابطة الكهنة الكاثوليك من أجل العدالة، والرابطة الوطنية لممارسة البوذية؛ "الانتخابات والمجتمع المدني".
- 31 هي-يون تشو وبارك وونسون، "الإصلاح الديمقراطي والحركة المدنية في كوريا الجنوبية- مع التركيز على منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية"، *مجلة/الدراسات الأكاديمية الأمريكية-الكورية المشتركة* 12 (2003): 1-17، 13، <http://dnsm.skhu.ac.kr>.
- 32 سن-تشيل كيم، "قوة الحركة: المؤسسة الحزبية للحركات الاجتماعية في كوريا" (ورقة قُدمت خلال ورشة عمل بعنوان السياسة والاحتجاج، مركز الخريجين التابع لجامعة مدينة نيويورك، 26 آذار 2009، 2)، www.jamesmjasper.org.
- 33 أكد لي أن العدد الصحيح هو 1,104 على الرغم من أن بعض المنشورات أشارت إلى أن عدد الشبكات والمجموعات المدنية التي انضمت إلى الائتلاف بلغ 1,053 وعدد الأعضاء 1,101. وفي أعقاب الانتخابات، وفيما كانت أمانة (سكرتارية) تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة تعكف على إعداد كتاب أبيض عن الحملة، أجرت عدًا نهائيًا للعدد الذي بلغ 1,104.
- 34 الحملة من أجل مجتمع شفاف التي أطلقتها منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية.
- 35 "الانتخابات والمجتمع المدني".
- 36 شين، "دور المنظمات غير الحكومية"، 702.
- 37 الحملة من أجل مجتمع شفاف التي أطلقتها منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية، 2؛ كيم، "تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة في عام 2000"، 3.
- 38 مناريان، "توجيه الضربات على مكان الأمم".
- 39 "الانتخابات والمجتمع المدني".
- 40 من أجل الإطلاع على مزيد من المعلومات حول هيئات المخلفين من المواطنين العاديين، انظر لين كارسون وبريان مارتز، *الاختيار العشوائي في السياسة (ويستبورت، سي تي: براغر، 1999)*.
- 41 يمكن إيجاد معلومات عن اللجنة التنفيذية لتحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة، والمجلس التمثيلي، والجمعية العامة في صفحة 49 من هذا الفصل.
- 42 شين، "دور المنظمات غير الحكومية"، 703.
- 43 المرجع نفسه؛ تشو، "دراسة عن حملة إدراج السياسيين الفاسدين على قائمة سوداء في كوريا الجنوبية- مع التركيز على "حركة ناكسون".
- 44 شين، "دور المنظمات غير الحكومية"، 705.
- 45 المرجع نفسه.
- 46 تشو، "دراسة عن حملة إدراج السياسيين الفاسدين على قائمة سوداء في كوريا الجنوبية- مع التركيز على "حركة ناكسون".
- 47 المرجع نفسه.
- 48 كما يعلم هاوي كرة القدم، تركز البطاقة الصفراء للاحتراس وتدل على توجيه تحذير للاعب، فيما تدل البطاقة الحمراء على ارتكاب مخالفة وطرده اللاعب من اللعبة.
- 49 "الانتخابات والمجتمع المدني".

51 يُقال أن 1 آذار 1919 كان اليوم الذي انطلقت فيه الحركة الكورية التي دامت ثمانية وعشرين عاما من أجل نيل الاستقلال عندما أصدرت مجموعة من القيادات الثقافية والدينية "إعلان استقلال" ونظمات مظاهرة جماهيرية؛ باي-هو هان، "كوريا"، *الموسوعة البريطانية*، 2012، www.britannica.com.

52 تشو، "دراسة عن حملة إدراج السياسيين الفاسدين على قائمة سوداء في كوريا الجنوبية- مع التركيز على "حركة ناكسون".

53 المرجع نفسه، 13.

54 شين، "دور المنظمات غير الحكومية".

55 المرجع نفسه.

56 هياك-ري كيم، "معضلات في بناء المجتمع المدني في النظام السياسي الكوري"، مجلة آسيا المعاصرة 34، عدد 1 (2004)، 55-69.

57 شين، "دور المنظمات غير الحكومية".

58 "حملة إعداد القائمة السوداء 2004"، منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية، 19 كانون الثاني 2004،

www.peoplepower21.org.

59 كان الرئيس موهيا رو قائدا لحزب منشق صغير. وفي وسط الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية، اندلعت أزمة سياسية وديمقراطية. وبتاريخ 12 آذار، أقرت الجمعية الوطنية اقتراحا لإدائه بأغلبية أصوات 193 مقابل صوتين، حيث شاركت جميع الأحزاب السياسية في التصويت. وشملت الأسباب وراء هذا الاقتراح مخالفة قانون الانتخابات، واتهامات بجمع الأموال للحملة على نحو غير قانوني، وسوء إدارة الاقتصاد. وقد أبدت نسبة مئوية كبيرة من الجمهور معارضتها [لإدانة الرئيس]، إذ رأت التصويت بمثابة انقلاب برلماني نَقَذته المؤسسة السياسية المتحصنة ضد الرئيس المنتخب ديمقراطيا وجهدا متضافرا لتعطيل أجندة رو السياسية التي ضمت التقارب مع كوريا الشمالية. وبتاريخ 41 أيار، أبطلت المحكمة الدستورية الإدانة، وعاد رو ليستلم مقاليد السلطة. ولاستقصاء ذلك بصورة تفصيلية، انظر يو هانغ شين، "الديموغرافيا السياسية لكوريا الجنوبية: الجماعة، والنوع الاجتماعي، والنزعة الإقليمية، وحركة المواطنين في ديمقراطية الانتخابات" (ورقة قُدِّمت المؤتمر الدولي الخامس والعشرون للسكان، تورن، فرنسا، 18-23 تموز، 2005، <http://iussp2005.princeton.edu>).

60 "الانتخابات والمجتمع المدني".

61 شين، "دور المنظمات غير الحكومية".

62 كيم، "معضلات في بناء المجتمع المدني في النظام السياسي الكوري".

63 تشو وبارك، "الإصلاح الديمقراطي والحركة المدنية في كوريا الجنوبية"، 3.

64 كان المرشح ساتشيول لي؛ تشو، "دراسة عن حملة إدراج السياسيين الفاسدين على قائمة سوداء في كوريا الجنوبية- مع التركيز على "حركة ناكسون" في نيسان 2000".

65 سن-تشول كيم، "قوة الحركة".

66 عملة كوريا الجنوبية هي الوون، ومز العملة هو KRW.

67 كيم، "تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة في عام 2000"؛ تشو وبارك، "الإصلاح الديمقراطي والحركة المدنية في كوريا الجنوبية".

68 تشو، "دراسة عن حملة إدراج السياسيين الفاسدين على قائمة سوداء في كوريا الجنوبية- مع التركيز على "حركة ناكسون" في نيسان 2000"، 10.

69 كيم، "معضلات في بناء المجتمع المدني في النظام السياسي الكوري".

70 كيم، "تحالف المواطنين من أجل الانتخابات العامة في عام 2000".

71 مانريان، "توجيه الضربات على مكان الأُم".

72 إن الخلافات وأوجه التحيز الإقليمية لها جذور تاريخية ضاربة ترجع إلى فترة الممالك الثلاثة (57 قبل الميلاد - 668 بعد الميلاد). وفي عصر ما بعد الحكم الاستبدادي، أصبحت العلاقات الإقليمية عوامل محددة مؤثرة في سلوك التصويت؛ ديفيد كانغ، "السياسة الإقليمية وترسيخ الديمقراطية في كوريا"، [وردت] في *إرساء الديمقراطية في كوريا*، تحرير صموئيل كيم (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2003)، 161-180.

73 مانريان، "توجيه الضربات على مكان الأُم".

74 "الانتخابات والمجتمع المدني".

75 شين، "دور المنظمات غير الحكومية".

76 المرجع نفسه، 710.

77 المرجع نفسه.

78 المرجع نفسه.

79 كيم، "معضلات في بناء المجتمع المدني في النظام السياسي الكوري".

80 مانريان، "توجيه الضربات على مكان الأُم".

- 81-كيم، "معضلات في بناء المجتمع المدني في النظام السياسي الكوري"؛ سن-تشول كيم، "قوة الحركة".
- 82 "الانتخابات والمجتمع المدني"، 12.
- 83 سن-تشول كيم، "قوة الحركة"، 3.
- 84 "الانتخابات والمجتمع المدني".
- 85 شين، "الديموغرافيا السياسية لكوريا الجنوبية".
- 86 تشو، "دراسة عن حملة إدراج السياسيين الفاسدين على قائمة سوداء في كوريا الجنوبية- مع التركيز على "حركة ناكسون" في نيسان 2000".
- 87 ديفيد جونسون، "قصة نظامين: مقاضاة الفساد في اليابان وإيطاليا"، [وردت] في حالة المجتمع المدني في اليابان وإيطاليا، تحرير فرانك شوارتز وسوزان فار (كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج، 2003)، 277.
- 88 موراكامي متسوكو، "هدية من كوريا: قد لا تعود عملية الانتخاب في اليابان كما كانت"، [زاوية] الأسبوع الآسيوي، 9 حزيران 2000، <http://edition.cnn.com>.
- 89 "الانتخابات والمجتمع المدني"، 11.
- 90 مارتن لوثر كينغ الابن، "رسالة من سجن بيرمنغهام"، 16 نيسان 1963، <http://mlk-kpp01.stanford.edu>.
- 91 شين، "الديموغرافيا السياسية لكوريا الجنوبية".
- 92 طُورَت منهجية اللاعنف الخاصة بكنغ خلال حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتُوجز حاليا في إطار يدرسه ممارسو اللاعنف الذي نادى به كنف في شتى أرجاء العالم. وتتألف من إستراتيجية غير خطية تتألف من ست خطوات تضم الالتزام الشخصي، والتنقيف، وجمع المعلومات، والتفاوض، والإجراءات المباشرة، والمصالحة. وقد شارك المؤلف في [دورة] تدريب مدرّبين في موضع اللاعنف الذي دعا إليه كنف بقيادة د. برنارد لافاييت في جامعة رود آيلاند، 2008.
- 93 تشو وبارك، "الإصلاح الديمقراطي والحركة المدنية في كوريا الجنوبية"، 15.
- 94 الحملة من أجل مجتمع شفاف التي أطلقتها منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية، 1.
- 95 ديفيد بانيسر، "الحق في المعلومات والخصوصية: موازنة الحقوق وإدارة الصراعات" (ورقة عمل، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2011)، 5.
- 96 "حملة إعداد القائمة السوداء 2004"، منظمة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية، www.peoplepower21.org.